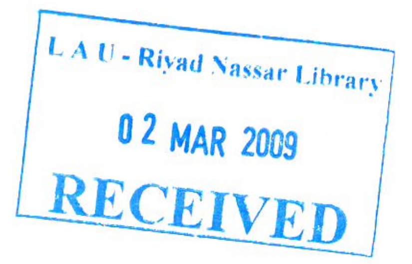


الرئاسة اللبنانيّة
في مهبّ الدول

٢٠٠٧

ندوة صانعو رؤساء لبنان

الرئاسة في المهب







شكر وتقدير

يتقدّم **مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية** بالشكر والتقدير من الأستاذ نقولا ناصيف كاتب الشؤون المحلية في صحيفة "الأخبار" اللبنانية على إعداده وثيقة خلفية لهذه الندوة. لقد صدف أن نشر الأستاذ ناصيف سلسلة مقالات حول الانتخابات الرئاسية في لبنان في الوقت الذي باشر المركز إعداد ندوته. ووجدنا مناسباً أن نطلب منه تحويل هذه المقالات وما يملك من معلومات وملاحظات إضافية حول هذا الموضوع إلى ورقة خلفية تقدم إلى المشتركين. ووافق الأستاذ ناصيف على هذا الطلب مع التأكيد على أن ما جاء في هذا الكتيب من آراء واجتهادات، إنما يعكس وجهة نظر صاحبها ولا يلزم المركز ولا يعبّر بالضرورة عن موقفه او مواقف العاملين فيه.

يودّ "مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية" الإعراب عن امتنانه وتقديره للآنسة سيرين صغيره، الباحثة في المركز، لمساهمتها في إعداد هذا الكتيّب. فالآنسة صغيره اقترحت إصدار المركز مقالات الأستاذ ناصيف في هذا الكرّاس وقامت بالعبء الأساسي في إعداده.

إننا، إذ نشكر الأستاذ ناصيف على إعداد ورقة خلفية للندوة، نتقدم أيضاً بالشكر من جريدة "الأخبار" لموافقتها على الإفادة من مقالات نشرتها حول موضوع الندوة.

عبدالله بوحبيب

المدير العام

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة

تمهيد

عُرف باستمرار عن الرئاسة اللبنانية أنها من صنع آخرين. يقترع مجلس النواب لمن يكون قد تقررّ في السرّ. مذذاك شاعت عبارة "الوحي" الذي يصنع الرئيس اللبناني. سرّ الوحي أن اختيار الرئيس تصنعه تسوية إقليمية لإنقاذ الإستحقاق، بما فيها تلك التي لم تكن في قلب أزمات وطنية كبرى كان يعانيها لبنان في المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية.

وهكذا، تكاد لا تكون انتخابات رئاسية لبنانية حصلت من دون تدخّل خارجي. حتى التي فاخر اللبنانيون ولا يزالون بالقول إنها كانت لبنانية محض: انتخابات 17 آب 1970 التي أوصلت سليمان فرنجية إلى المنصب بفارق صوت واحد، هو في الواقع فارق نصف صوت إذا كان لا بد من الأخذ في الاعتبار حساب النصاب القانوني. كان هذا الاستحقاق الوحيد الذي مرّت عليه أصابع غير تقليدية في إدارة معركة الرئاسة اللبنانية. لم تكن فرنسية، أو أميركية، أو مصرية، أو سورية. تدخّل السفير السوفيتي سرغار عظيموف لدى كمال جنبلاط لحمله على عدم الاقتراع لمرشح الشهابية الياس سركيس، حاكم مصرف لبنان، انتقاماً منها بسبب "فضيحة" طائرة الميراج قبل سنة، في 2 أيلول 1969. قسّم الزعيم الدرزي أصوات نوابه الثمانية مناصفة بين فرنجيه وسركيس.

كانت التسوية الإقليمية تنقذ انتخابات الرئاسة اللبنانية في أوان الأزمات الوطنية الخطيرة، المصحوبة باضطرابات أمنية ونزاع طائفي وفوضى، كما في أعوام 1958 و1976 و1982 و1989. كذلك صنع التدخل الخارجي الرئيس الجديد في مراحل الاستقرار. لم يُعطَ اللبنانيون – ولا أعطوا بأنفسهم لأنفسهم – في أي من الحقب تلك حق الاختيار والاستقلال به. كان الخارج صاحب القرار كما في الانتخابات الثانية عام 1989 وانتخابات 1998.

تصوّر هذه اللوحة حقيقة راسخة، هي أن اللبنانيين لم يصنعوا استحقاقاتهم المتعاقبة، ولكنهم دفعوا كلفة الخيار على مرّ ولايات رؤسائهم. في لبنان المستقل، كانت الولايات المتحدة ومصر والسعودية وسوريا، منفردة أو تواطؤاً، هي التي أدارت انتخابات متتالية منذ عام 1952 حتى عام 1998.

لكن الصحيح أيضاً أن سوريا كادت تكون الوحيدة تقريباً الحاضرة في كلّ الإستحقاقات الرئاسية مداورة أو مباشرة: سوريا الدولة المستقلّة، وسوريا الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة. وقد يكون ما قاله يوماً فؤاد شهاب، وهو يخاطب معاونيه، أبلغ تعبير عن تأثير سوريا الدائم في لبنان. قال: "لا أريد أن تقولوا لي ما نريده نحن من سوريا، بل ما تريده هي منا". قال لهم أيضاً إنه تعاون مع جمال عبد الناصر "لأن سوريا هي التي على حدود لبنان، لا مصر".

بعد سنوات، عام 1976، قال الياس سركيس كلاماً مماثلاً: "لا تقولوا لي ما تريده السعودية أو الكويت. بل أخبروني ما تريده الدولة التي لها على أرضي 30 ألف جندي".

يحاول هذا الكتيّب، مواكباً أعمال ندوة "صانعو رؤساء لبنان" ومناقشاتها، رسم ملامح مقتضبة لأدوار دول صنعت الإستحقاقات الرئاسية اللبنانية، وكانت صاحبة "كلمة سرّ" أحياناً، وصاحبة "وحي" أحايين أخرى. دول تقليدية كفرنسا (قبل الإستقلال)، والولايات المتحدة ومصر والسعودية وسوريا، وصولاً إلى الدولة الأحدث في الانخراط في معادلة الصراع السياسي الداخلي، ايران. عبر الفصول التي يتناولها الكتيّب، يتداخل تأثير دمشق في كل من الإنتخابات الرئاسية المتعاقبة: شريكاً لباريس أو واشنطن أو الرياض، وجزءاً من قرار عبد الناصر، ومستأثرة بالقرار. كان دورها في تلك الإستحقاقات في صلب وظيفتها في التسوية الإقليمية، سواء فرضت هي هذا الدور، أو ساومت كي تحصل عليه ببراعة المفاوض الذي لا غنى عنه إلى الطاولة.

ولعلّ أسوأ محطة حسابية للبنان هي الآتية: 87 عاماً من "لبنان الكبير" توزعت على 23 عاماً من سيادة الإنتداب الفرنسي (1920- 1943)، و14 عاماً من سيادة السلاح الفلسطيني (1968- 1982)، و29 عاماً من سيادة سوريا على أرضه (1976- 2005). أما سنوات الإستقلال فبالكاد عقدان: 21 عاماً.

نقولا ناصيف

فرنسا: صنعت حدود لبنان مرتين

منذ خرجت من لبنان سياسياً مع الاستقلال عام 1943، وعسكرياً مع الجلاء عام 1946، فقدت مَن قيل إنها "الأم الحنون" نفوذاً واسعاً في بلد عرفته أكثر من سواها. حملت الصفة لأنها صنعت حدوده مرتين في أقل من قرن: "لبنان الصغير" قبل عام 1920 تتقاذفه القائمقميتان (1842) والمتصرفية (1861) من غير أن تنجح الخطة الفرنسية، و"لبنان الكبير" بعد عام 1920. أنجبت له الحدود الدولية قبل استقلال سوريا عنها عام 1946، ونشوء دولة إسرائيل عام 1948. فإذا بهذه الحدود تتحوّل أصعب سوء تفاهم تاريخي وجغرافي تواجهه به جارتاه الطامعتان والنزقتان

أدركت فرنسا لبنان على أثر انهيار الإمارة الشهابية واندلاع الفتنة الطائفية الأولى بين الموارنة والدروز عام 1842، ثم الفتنة الثانية عام 1860. حينذاك كانت السياسة الخارجية منوطة بالقناصل الذين يلجأ إليهم الأمير. وكان على هؤلاء تكريس التدخّل الأجنبي في لبنان بذريعة حماية الطوائف. تمسّك اللبنانيون بالقناصل لدرء شرّ الولاة العثمانيين عنهم. وأكثرهم أذى واليا الشام وعكا. هي إذن المفارقة القديمة، الدائمة والمستمرة، التي تضع لبنان - أو تهدّد بوضعه - بين فكيهما. وفي مثل هذه الأيام يضطلع السفراء - وارثو القناصل - بأدوار مماثلة، إن لم تكن نفسها. ولا يزال الفكّان إياهما. تغيّرت فرنسا وتقلّبت، وتبدّل رؤساؤها وسياستها الخارجية حيال البلد الصغير. تقترب منه مقدار ما تبتعد أو تهمله، أو تلقي به في أقدار جاريه. بدورها تقاليد اللبنانيين وأعراف خلافاتهم ونزاعاتهم الداخلية لم تتغيّر، الدموية أو تلك التي تجانب انهيار دولتهم ووطنهم في آن واحد.

اصطفت فرنسا الموارنة لاحتضان المسيحيين اللبنانيين في القرن التاسع عشر. لكنها التفتت إليهم قبل ذلك، في حكم الأمير بشير الشهابي الثاني، عندما عزم إمبراطورها نابليون بونابرت على اجتياح عكا عام 1799، والقضاء على واليها أحمد باشا الجزار. طلب كل منهما من الأمير مدّه بجنود لبنانيين لمقاتلة عدوّه، فوقف على الحياد. وعلى أهمية إدراكه الروابط الثقافية والدينية والتربوية والتجارية التقليدية بين لبنان وفرنسا، تنبّه الأمير بشير إلى خطر انحيازه إلى أحدهما من غير أن يكون واثقاً من فوزه، أو تعرّضه لانتقام الآخر إذا أخطأ الرهان. فإذا بالحملة العسكرية الفرنسية تخفق.

ثم عاد الفرنسيون بوثوق أكبر في الحقبة نفسها. بعد اشتعال الفتنتين الطائفيتين، حضر الجيش الفرنسي على رأس حملة عسكرية حاملاً خريطة جديدة للبنان: أصغر من لبنان الذي كان لسنوات في ظلّ إمارتي فخرالدين وبشير، وأكبر من جبل لبنان بعد تقهقر الأميرين. حدث ذلك عام 1862.

والذين يتذكرون ريمون إده، كان الرجل يحب أن يتصوّر في جناحه في فندق برنس دوغال، ثم في كوين إليزابيت في باريس، أمام خريطة أصلية ورثها من والده إميل إده، كان يحتفظ بها قبل هجرته في منزله في الصنائع. هي خريطة الحملة العسكرية الفرنسية على جبل لبنان التي رسمت الحدود الدولية للجبل، المسيحي - الدرزي. فإذا بها توسّع من جغرافية لبنان: أضافت من الشرق البقاعين الغربي والشرقي، ومن الشمال عكار إلى ما بعد النهر الكبير الجنوبي، ومن الجنوب مجرى نهر القاسمية وقضاء مرجعيون، ومن الغرب مدن الساحل من طرابلس إلى جنوب صيدا. أكبر من "لبنان الكبير" الذي أعلنه في ما بعد الجنرال هنري غورو عام 1920. كانت حدود لبنان في الخريطة الفرنسية تصل إلى أبواب دمشق. وتقف عندها. ضمّت الزبداني إليه. لكنها بقيت خريطة على جدار جناح العميد قبل أن يهديها عام 1984، سنوات قبل وفاته، إلى وزارة الخارجية الفرنسية لتحفظها في وثائق الكي دورسيه.

والذين يتذكرون أيضاً فرنسا القديمة في لبنان ومع لبنان، تراهم يذكرون ذلك الحوار الذي دار - وكما كان يرويه ريمون إده - بين الوفد اللبناني الثالث إلى مؤتمر الصلح ورئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو في قصر فرساي عام 1919.

سأل كليمنصو مَن من أعضاء الوفد يتقن الفرنسية كي يتحدّث معه. فكان أن طلب المطران عبدالله الخوري من إميل إده إجابته. قال إده بلهجة لا تخلو من مزاح منطو على تهكّم: "أتقن يا سيدي الرئيس لغات ثلاثاً هي الفرنسية والعربية واللاتينية. أما المطران الخوري فيتكلم الفينيقية والكنعانية والعربية والفرنسية والتركية واللاتينية واليونانية والسريانية والإنكليزية".
فوجىء كليمنصو بالجواب. قال: "ماذا يريد المطران؟".

ردّ إده: "أحضرت لك الخريطة التي سبق للجيش الفرنسي أن وضعها عام 1862، ورسم فيها حدود لبنان. ونحن نريد حدود هذه الخريطة".

من وراء مكتبه، حمل كليمنصو قلماً أحمر ومرّره عليها، من الناقورة على البحر في خط أفقي متعرّج صعوداً إلى السلسلة الشرقية. تجاوزها، وتوغّل عميقاً داخل الأراضي السورية وهو يرسم الحدود الجديدة للبنان ما بعد الحرب العالمية الأولى.

صرخ إده بعدما لاحظ استرساله في الزيح الأحمر الطويل: "لكنك يا سيدي الرئيس تضم دمشق داخل حدود لبنان!".

أجابه الرئيس الفرنسي: "ولِمَ لا. خذوا دمشق".
قال إده: "لكن دمشق عاصمة سوريا".

ردّ كليمنصو: "إذا كنتم لا تريدون دمشق لا تأخذوها".
وأوقف قلمه على الخريطة.

بعد أشهر، أصبحت تلك الحدود الدولية للبنان مع سوريا من على درج قصر الصنوبر.
وهكذا صنعت فرنسا حدود لبنان مرتين: واحدة على الورق، وأخرى على الجغرافيا.
على مرّ سني انتدابها على لبنان ما بين عامي 1920 و1943، صنعت رؤساء انتخابا وتعييناً. بعد ذلك فقدت الدور. كانت أول مَن اخترع السابقات:

أولها، انتخاب أرثوذكسي أول رئيس للبنان هو شارل دباس، وتعيين أرثوذكسي كان آخر رئيس في عهد الانتداب هو بترو طراد. ورغم تحفّظ بطريرك الموارنة الياس الحويك، حينذاك، عن انتخاب أرثوذكسي، لم يستحب المفوّض السامي الفرنسي هنري دوجفنيل، وأصرّ على مرشحه الوحيد الوثيق الصلة بسلطات الانتداب، مدير العدلية، في أول انتخاب رئاسي، على أن يؤول المنصب في ما بعد إلى الموارنة، الطائفة الأكثر عدداً.

ثانيتها، أنها على امتداد أكثر من عقدين من وجودها السياسي والعسكري في لبنان، اكتفت بانتخاب رئيسين ولكنها عيّنت ثلاثة: أول المنتخبين كان دباس (1926 - 1932)، بعد ثلاثة أيام من إعلان الجمهورية اللبنانية على أثر إقرار دستورها في 23 أيار 1926. ثم الرئيس المنتخب الثاني إميل إده (1936 - 1941). أما الرؤساء الثلاثة المعيّنون فكانوا حبيب باشا السعد (1934)، وألفرد نقاش (1941)، وأيوب ثابت وبترو طراد (1943). قبل سنتين كان النفوذ البريطاني دخل لبنان، فتقاسمت المملكة وفرنسا حكم هذا البلد، بأن أنشأتا طبقتين سياسيتين

إحداهما فرانكوفونية دانت بالولاء للمفوضين الفرنسيين، وأخرى أنغلوسكسونية عملت في كنف إدوارد سبيرز. من هاتين الطبقتين خرج زعماء لبنان يحكمون سياسته وطوائفه على تعاقب أجيال وحقب: على رأس الأولى إميل إده ونظيرة جنبلاط ثم وارثها نجلها كمال والخازنيون. وعلى رأس الثانية بشارة الخوري وكميل شمعون.

ثالثتها، منع انتخاب شخصية إسلامية لرئاسة الجمهورية. وكان إده، في حمأة مواجهة بينه وبشارة الخوري في انتخابات 1932، رشّح مفتي طرابلس الشيخ محمد الجسر لخلافة دباس حلاً وسطاً بينهما. قبلَ الجسر، وكان رئيساً لمجلس النواب. غضبت سلطات الإنتداب وعلّقت أحكام الدستور وحلّت البرلمان. مذذاك، ثم في ظلّ الإستقلال في ما بعد، لم تتكرّر سابقة ترشّح مسلم لرئاسة الجمهورية إلا مرّة واحدة غير جدّية لم تلقَ تأييداً، ولم ترمِ إلا لتسجيل موقف، خلافاً لواقعة الجسر التي أوجدت له داعمين لخطوته بين النواب المسيحيين - وأخصّهم الموارنة - والنواب المسلمين. ترشّح عدنان الحكيم في انتخابات 1970، وحصل على صوت واحد، هو صوته.

رابعتها، أن فرنسا كانت أول مَن اختبر تمديد ولاية رئيس الجمهورية في لبنان مرتين على التوالي: مدّدت بقاء دباس في منصبه رئيساً بالتعيين ثلاث سنوات جديدة عام 1932، بعد ست سنوات من الولاية الأولى رئيساً منتخباً، تفادياً لانتخاب مسلم لرئاسة الجمهورية. وهكذا على مرّ تاريخ لبنان، لم يكن بشارة الخوري رئيس سابقة تجديد الولاية، ولا رئيس سابقة البقاء في الحكم تسع سنوات (1943 - 1952)، ولا كان الياس الهراوي الثاني (1989 - 1998). بعد دباس، مدّد الإنتداب الفرنسي تعيين السعد رئيساً سنة ثانية عام 1935، فلم يمكث في الحكم إلا سنتان.

وما دام الشيء بالشيء يُذكر، وبعد سنوات طويلة على خروج الإنتداب الفرنسي من لبنان، هرع كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي في عهد فرنسوا ميتران، صيف 1982، إلى الياس سركيس طالباً منه باسم حكومته، والإتحاد الأوروبي، تمديد ولايته سنتين أخريين، تفادياً لانقسام لبناني على الاستحقاق الرئاسي، في ظلّ الإجتياح الإسرائيلي وترشيح بشير الجميل الطامح إلى المنصب. فرفض.

ليس ذلك وحده هو فرنسا في لبنان. هناك أيضاً بكركي، إحدى ثلاث بوابات انبسط فيها الدور والحضور الفرنسيان. والأخريان هما إميل إده، وزعامة المختارة مع الست نظيرة.

ولأنها أعطت لبنان الحدود الدولية، ولم تعطه الإستقلال إلا مرغمة، ولأن الروابط الثقافية والتربوية والدينية ضاربة الجذور منذ القرن التاسع عشر مع مسيحيي لبنان، وموارنته خصوصاً، درجت بكركي صباح إثنين الفصح الغربي من كل سنة، لعقود خلت، على رفع الصلاة على نيّة فرنسا في حضور سفيرها، يلقي فيها بطريرك الموارنة كلمة تشيد بالعلاقات التاريخية بين البلدين. كذلك ثمة تقليد تاريخي آخر يقول بزيارة بطريرك الموارنة المنتخب، بعد تسلّمه من الحبر الأعظم في الفاتيكان درع التثبيت، فرنسا أول دولة، ويمنحه الرئيس الفرنسي أعلى وسام في الجمهورية هو الوشاح الأكبر.

مذ غادر الإنتداب الفرنسي لبنان تراجع النفوذ السياسي، ما خلا حنين علاقات تاريخية استقرت على تعاون ثقافي وتربوي وديني واقتصادي، وانتقل صنع الإنتخابات الرئاسية اللبنانية إلى أيد

أخرى: كان الإخفاق الأول عام 1943 - ولم يكن الفرنسيون قد غادروا لبنان بعد- عندما كادت المفاضلة تقع بين مرشحين كلاهما بريطاني الهوى، هما بشارة الخوري وكميل شمعون بفضل الجنرال إدوارد سبيرز. فانتخب الأول مرشحاً وحيداً، ولم يفلح إميل إده في العودة إلى المنصب.
في الأعوام التالية كرّت الوجبات الرئاسية ولم تكن بين أطباقها الجبنة الفرنسية: زعيم سوريا أديب الشيشكلي وسفير بريطانيا أدوين شابمان أندروز صنعا رئاسة شمعون عام 1952، وجمال عبد الناصر وروبرت مورفي صنعا رئاسة فؤاد شهاب عام 1958، وشهاب وعبد الناصر صنعا رئاسة شارل حلو عام 1964، وتدخّل السفير السوفياتي سرغار عظيموف صنع رئاسة سليمان فرنجيه عام 1970، وحافظ الأسد ودين براون صنعا رئاسة الياس سركيس عام 1976، وفيليب حبيب صنع رئاستي بشير وأمين الجميل عام 1982، والأسد صنع رئاسة رينه معوّض والياس الهراوي عام 1989، وبشار الأسد صنع في ظلّ والده رئاسة إميل لحود عام 1998.

في أيّ من الإستحقاقات هذه، لم يهبط وحي فرنسي.

لكن فرنسا لم تكن قد خرجت من لبنان. بل الأصحّ أنها اكتسبت حضوراً مميّزاً في حقبتي الشهابية والحريرية.
في الأولى (1958 - 1970)، عُزي الأمر إلى الرئيسين اللبنانيين الفرنسيي التنشئة: شهاب (1958 - 1964) الذي تربّى في المدارس العسكرية الفرنسية، وحلو (1964 - 1970) الذي تربّى لدى الآباء اليسوعيين. كانا شغوفين بالثقافة الفرنسية ولغتها وتقاليدها وتاريخها ورجالاتها وأنماط حياتها وتجاربها. أضفى شهاب على عهده مسحتي فرنسا والفاتيكان، وأدار حكمه فرانكوفونيون بارعون كفيليب تقلا والياس سركيس وفؤاد بطرس وجورج نقاش وتقي الدين الصلح والأنتدان جان لاي والمونسنيور يوحنا مارون، ولسنوات الأب جوزف لوي لوبريه، متأثراً بالقوانين الفرنسية وأسلوب الحكم وأدواته وإدارته. لم يلتق شارل ديغول. كان قد عرفه في الجيش الفرنسي، لكنه استمد لحكم لبنان ما بعد "ثورة 1958" الكثير من مفاهيم الجمهورية الخامسة الفرنسية الذي أوجدها الجنرال الآخر، في سنة وصول شهاب إلى الحكم عام 1958: حُكم الرئيس، توازن السياسة الخارجية والابتعاد عن تجاذب المحاور الإقليمية وصراعاتها، الإصلاح الداخلي والتحديث، العدالة الإجتماعية، فصل السلطات. انسجاماً مع ذلك، ولسنوات طويلة منذ عقد الأربعينات حتى السبعينات من القرن الفائت، ظلّ الجيش اللبناني فرنسي التدريب والتجهيز والتسليح، وكذلك إعداد الضباط.

مع حلو اقترب لبنان من فرنسا أكثر دبلوماسيا وثقافياً وتربوياً: زار ديغول عام 1965 وخلفه جورج بومبيدو عام 1969، وكان أول رئيس لبناني زار فرنسا. استمر طاقم الحكم نفسه تقريباً، السياسيون والعسكر الشديدو التعلق بفرنسا. امتحن لبنان علاقته بباريس مرتين على الأقل. الأولى عندما زوّدته أسراباً من طائرات الميراج، وكان الدولة العربية الوحيدة التي تحصل على هذا السلاح المتطوّر الرادار والتصويب، والشرق الأوسطية الثانية بعد إسرائيل، قبل أن تتحوّل الصفقة لعنة سياسية على الشهابية عام 1969 بما عُرف حينذاك بـ"فضيحة الميراج"، ثم تتحوّل صفقة صواريخ الكروتال مطلع السبعينات "فضيحة مالية". أما الامتحان الثاني، فغضب ديغول عام 1968 من الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت وتدمير أسطول الطائرات اللبنانية، بأن أوقف شحنة من طائرات الميراج إلى الدولة العبرية وحظر بيعها سلاحاً، ودعم لبنان في شكواه ضدها في مجلس الأمن.

بعد شهاب وحلو انكفأ الدور الفرنسي. في عهد فرنجيه انتقل النفوذ إلى المنظمات الفلسطينية، ثم إلى سوريا. في حرب السنتين لم يتخطَّ التأثير وساطة دبلوماسية لكوف دومورفيل وجورج غورس قبل انتخاب سركيس عام 1976. لكن فاليري جيسكارد ديستان سلّم، لدى استقباله الأسد في الإليزيه في حزيران 1976، بوجهة نظر زائره القائلة بأنه أدخل جيشه إلى لبنان لحماية مسيحييه. فانتشر الجيش السوري برضى فرنسي أيضاً بعد أميركي.

على مرّ سني العلاقات الدبلوماسية، عرف لبنان سفراء فرنسيين مسيّسين عبروا حقبة ازدهاره وصحرائه، وآخرين مرّوا في هدوء: أول وزير مفوّض هو أرمان دوشايلا (1946 - 1952)، فجورج باليه (1952 - 1955) وزيراً مفوّضاً ثم سفيراً فوق العادة عام 1953 مع تحوّل قصر الصنوبر سفارة، لويس روشيه (1955 - 1960)، روبير دوبواسيسون (1960 - 1964)، بيار لوي فاليز (1964 - 1967)، بيار مبيه (1967 - 1969)، برنار دوفورنييه (1969 - 1971)، ميشال فونتان (1971 - 1975)، أوبير أرغو (1975 - 1979)، لوي دولامار (1979 - 1981)، بول مارك هنري (1981 - 1983)، فرنان فيبو (1983 - 1985)، كريستيان غراف (1985 - 1987)، بول بلان (1987 - 1989)، رينه ألا (1989 - 1991)، دانيال أوسون (1991 - 1993)، ميشال شاتليه (1993 - 1994)، جان بيار لافون (1994 - 1997)، دانيال جوانو (1997 - 1999)، فيليب لوكورتييه (1999 - 2004)، برنار إيمييه (2004 - 2007).

أبرز المسيّسين كان فاليز الذي روّج لانتخاب حلو رئيساً، وكان من أوائل مَن أنبأه باختياره. كذلك هنري الذي أيّد انتخاب بشير الجميل، رائياً فيه ما رأى فيليب حبيب، أنه الأكثر استعداداً وكفاية لإنقاذ لبنان آنذاك. ووقف فيبو مع أمين الجميل بغية اضطلاع الفرنسيين بدور عسكري محدود بعد انسحاب المظليين الفرنسيين عام 1984، فجيء بمراقبين تمركزوا في قصر الصنوبر لوقف النار بين رئيس الجمهورية ومعارضيه على أثر حرب الجبل ثم انتفاضة 6 شباط. كذلك كان دور لبلان في تشجيع بكركي على الاضطلاع بدور بديل من السياسيين العاجزين، والمنقسمين على أنفسهم، لمواجهة الفراغ الدستوري خريف 1988. سمّى البطريرك، بناء على طلب أميركي، خمسة مرشحين محتملين للرئاسة في "انتخاب أبيض" اقترع فيه النواب المسيحيون في بكركي، وأرسل الأسماء في لائحة سرّية، فرفضتها سوريا. لكن الدور الأصعب حتى ذلك الحين كان لرينه ألا. أيّد ميشال عون عندما كان يخوض حرب التحرير، وحمى دوره لدى ميتران الذي دعم اتفاق الطائف وحاول الموازنة بين تطبيقه ورعاية موقع الجنرال في المعادلة الداخلية. غضب الهراوي إذ وجد السفير الفرنسي يضطلع بدور سلبي حيال الشرعية الجديدة المنبثقة من رعاية دمشق.

بفضل ألا أطلق الرئيس الفرنسي سابقة لم يخبرها شعبه، ولا اللبنانيون، قبلاً: ربط حياة عون بـ"شرف فرنسا". وللمرّة الأولى تكلم رئيس فرنسي عن سياسي غير فرنسي بأن جعل حفظ حياته موازياً لشرف فرنسا، مع لجوء عون إلى القنصلية الفرنسية في مارتقلا في 13 تشرين الأول 1990، على أثر خسارته المواجهة العسكرية مع الجيش السوري. وعندما ذهب عون إلى منفاه في باريس عام 1991، كان ألا قد غادر منصبه وحلّ محله أوسون.

كانت تلك إحدى المشكلات مع دمشق، وكان سواها أكثر وطأة.

لم ينشأ ثأر شخصي بين رئيسين فرنسي وسوري، كالذي بين جاك شيراك وبشار الأسد. لم يكن الود بين البلدين نابضاً مرّة. أكثر من ثأر قديم قلّبت صفحاته البراغماتية الفرنسية والسورية على السواء حتى عام 2005. يصبح الأمر أصعب عندما يتعلق بلبنان. فلكل منهما تصوّر خاص عن دور هذا البلد وموقعه ووظيفته وعلاقته به. كان الخلاف عليه متشعّباً: مشكلة التاريخ الذي تتمسك به سوريا، والتاريخ والجغرافيا اللذان تدافع عنهما فرنسا. بينهما أيضاً نظامان متناقضان: أحدهما ديمقراطي يقول بالحرية وتعدّد الأحزاب وتداول السلطة والمسآءلة والانفتاح على الثقافات. والآخر تلاعبت به الانقلابات العسكرية منذ عام 1949 حتى وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، ولا يزال فيها، مقيّد بحال طوارئ دائمة وحزب حاكم وإعلام رسمي مغلق على عقيدة جامدة. المعادلة بسيطة وبليغة: عندما تخرج فرنسا من لبنان تدخل سوريا، ومتى تخرج هذه تحلّ تلك محلها. بعد عقود من تأثير غير مباشر عبر الناصرية ثم المنظمات الفلسطينية على امتداد عقدي الخمسينات والستينات، ومباشر على مرّ السبعينات والثمانينات والتسعينات، خرجت سوريا وجيشها من هذا البلد في 26 نيسان 2005. كان قد وُلِد ثأر سياسي وشخصي بين شيراك والأسد الإبن.

وهو لما يزل في ظل أبيه، حافظ الأسد، استقبل شيراك بشار في 6 تشرين الثاني 1999 على أنه وارث والده، للانتقال من حقبة الأب إلى حقبة الابن، وجهاً واعداً لاستجابة علاقات فرنسية - سورية جديدة ترتكز على قواعد ثلاث: تعزيز التعاون الاقتصادي، إصلاح سياسي واجتماعي وتعزيز الديمقراطية والحرية في سوريا، لبنان. كان شيراك الرئيس الأجنبي الوحيد الذي شارك في جنازة الأسد الأب، حزيران 2000. وكان زار دمشق قبل أربع سنوات.

بعد سنة من تسلمه الحكم، لبّى بشار في 25 حزيران 2001 "زيارة دولة" لشيراك وسط حفاوة غير مسبوقة. ثم كانت زيارة ثانية في 18 كانون الأول 2002. في الزيارات الثلاث كرّر الرئيس الفرنسي الموقف: بدء ورشة إصلاح في سوريا يُخرجها من العزلة، خطة انسحاب الجيش السوري من لبنان واستعادة الأخير سيادته واستقلاله وقراره الحرّ. وترجمة للآمال الفرنسية، أرسل شيراك خبراء في المال والاقتصاد والإدارة لمساعدة الرئيس السوري على خطة الإصلاح الداخلي. عام 2004، أدرك أن نظيره السوري نكث بوعده. تخلى عن خطط الإصلاح وضاعف من التشدّد حيال الديمقراطية وكبت الحريات ومقاومة التغيير، وألغى عقوداً تجارية مهمة لفرنسا لمصلحة شركات كندية وأميركية. بالتزامن مع ذلك، بدأت دمشق تروّج لتمديد ولاية إميل لحود بدءاً بممارسة ضغوط مباشرة على رفيق الحريري، الصديق الشخصي والحميم لشيراك. إذذاك اختار الأخير طريقاً مختلفة: تأييد الاحتلال الأميركي للعراق في مقابل إطلاق يد باريس في لبنان. أولى الإشارات البيان الذي أصدره الرئيس الفرنسي ونظيره الأميركي جورج بوش من الإليزيه، في 5 حزيران 2004، على هامش احتفالات ذكرى إنزال الحلفاء في النورماندي، بأن دعوا سوريا إلى الإنسحاب عبر حضّهما على لبنان مستقل وسيد، وأن الشعب اللبناني يستحق حريته في اختيار مستقبله خال من أي تدخّل وهيمنة خارجية. تجاهلت دمشق البيان. في 2 أيلول كان قرار مجلس الأمن رقم 1559 الداعي إلى انتخابات رئاسية لبنانية وفق أحكام الدستور، وخروج القوات الأجنبية من هذا البلد. قللت من جدّيته أيضاً على رغم رسائل فرنسية إليها نبّهتها إلى الأمر. مضت في التمديد للحود ثلاث سنوات جديدة غداة صدور القرار.

لم يكن التحفظ الفرنسي نفسه من تمديد ولاية الياس الهراوي عام 1995، واعتبرته الخارجية

الفرنسية، كالخارجية الأميركية، شأناً داخلياً متروكاً قراره للبنانيين، ولا تعتزم باريس التدخّل في الإستحقاق ولا في إرادتهم، مع معرفتها المسبقة والكاملة بأن القرار والإرادة سوريان. حينذاك كان التفويض الدولي لدمشق بالبقاء في لبنان وإدارة نظامه واستقراره لا يزال سارياً. ولم تكن قد ظهرت إلى السطح الخلافات الفرنسية - السورية. في ما بعد، في 17 تشرين الأول 2002، زار شيراك لبنان وخطب في مجلس النواب قائلاً إن الجيش السوري سيبقى على الأراضي اللبنانية إلى حين بلوغ التسوية السلمية في المنطقة.

بعد الثأر السياسي وُلِد ثأر شخصي. اتهم الرئيس الفرنسي نظيره السوري باغتيال صديقه الحريري في 14 شباط 2005، وبعد ذلك سلسلة الإغتيالات ومحاولات الإغتيال والتفجيرات عامي 2005 و2006. انفجرت المواجهة العلنية. خرج الجيش السوري واستخباراته العسكرية من كل لبنان بطريقة مهينة. كان قد برّره الأسد، قبل أشهر في آذار 2005، بأنه خيار سوري محض. لكن الحقيقة كانت في مكان آخر. تحت وطأة ضغوط دولية وعربية، أخصّها من السعودية ومصر، قرّر إخراج جيشه من لبنان وخاطب المجتمع الدولي أن بلاده نفذت الشق المتعلق بها في القرار 1559. دعم شيراك أيضاً التحقيق الدولي ثم إنشاء محكمة دولية لكشف قتلة الرئيس السابق للحكومة اللبنانية. وخلافاً لواشنطن التي سحبت سفيرتها مرغريت سكوبي من بيروت غداة الاغتيال، أبقت باريس على سفيرها جان فرنسوا جيرو الذي كان باشر مهماته في دمشق في 14 أيلول 2002، في عزّ الرهان المتبادل: يُدخل شيراك الأسد إلى المجتمع الأوروبي إيذاناً بمرحلة حوار وانفتاح وتعاون تطوي الصورة القاتمة والمقلقة عن والده الراحل، وقد التقاه شيراك للمرة الأخيرة في 17 تموز 1998.

لم تكن باريس قد غفرت اغتيال سفيرها في بيروت لوي دولامار في 4 أيلول 1981، ولا تفجير سيارة مفخخة داخل المبنى القديم للسفارة في شارع كليمنصو سنتذاك أوقع عشرات القتلى والجرحى، ولا مقتل 62 من مظلييها في هجوم إرهابي استهدف مقرّهم في 23 تشرين الأول 1983 على طريق الشام، ولا كذلك خطف رعايا فرنسيين وقتل آخرين في حقبة الفوضى والوجود السوري في لبنان. لم تنسَ دور الأسد الأب في إخراج الجنود الفرنسيين من بيروت عام 1984 وإخفاق خطة سلام أعدّتها مع واشنطن في عهد فرنسوا ميتران عامي 1982 و1983 لتحرير لبنان من الجيوش الأجنبية على أراضيه.

تطابق الثأران السياسي والشخصي، ونيط بالسفير برنار إيمييه أن يشهد الحقبة الأسوأ، ويحمي الدور المباشر لفرنسا في لبنان، ومناداتها باستقلاله وسيادته خال من أي احتلال. كاد الرجل الذي باشر مهمته الدبلوماسية في بيروت في 30 كانون الأول 2004 يكون الوحيد بين أسلافه الذي يتصل بالرئيس الفرنسي ويطلعه مباشرة، وبانتظام، على التطورات دونما المرور أحياناً بالكي دورسيه. على نحو ما يصحّ في إيمييه، كذلك في نظيره الأميركي جيفري فيلتمان، أنهما عرّابا قوى 14 آذار ومحرّضاها، وخصوصاً قطبي هذه القوى سعد الحريري ووليد جنبلاط، على المواقف المتشدّدة من سوريا ومن أجل تعزيز سلطة الغالبية في الحكم. بل هما السفيران الأكثر انسجاماً وتطابقاً في تحركاتهما السرّية والعلنية التي لا تتجاهل أحداً: لا نبيه بري، ولا ميشال عون، ولا سليمان فرنجيه وسليم الحص وعمر كرامي ومعارضين آخرين. لكنهما الأكثر انزعاجاً من اتهامهما بالتدخّل في الشؤون اللبنانية. راقبا الانتخابات النيابية ربيع 2005 ولامسا تحالفاتها، واستمهلا تأخير إسقاط لحود، وشدّا عضلات الأكثريتين الحكومية والنيابية كي لا تسقط حكومة

فؤاد السنيورة في الشارع، ونظّما استقبال أقطاب من قوى 14 آذار في باريس وواشنطن، وندّدا بحرب تموز ثم بالاعتصام المفتوح للمعارضة في وسط بيروت، وشجّعا مؤتمر باريس - 3.
في مغزى عمل إيمييه وفيلتمان أنهما الوجهان الأكثر كرها لسوريا في لبنان.
بعد غياب طويل عن الاضطلاع بدور فاعل في لبنان، عادت باريس إليه عبر الحريري الذي كان عليه، بعد عام 1995، تحمّل وزر مهمات موازية: تطوير العلاقات الفرنسية - السورية على الصعد المختلفة وأخصّها التعاون التجاري، وإيجاد حدّ أدنى من التوازن بين تحالفه مع دمشق وصداقته مع باريس بعد انتخاب شيراك رئيساً. لم يكن الأمر سهلاً حيال بلدين تتعارض مصالحهما وطموحاتهما وأهدافهما في لبنان. كلاهما، على طريقته، يريد علاقات مميّزة مع لبنان، مع فارق جوهري هو أن أحدهما على حدوده والآخر مسكوناً بحنين الماضي. بعد ميتران، أول رئيس فرنسي زار لبنان في 24 تشرين الأول 1983 تضامناً مع مقتل جنوده الـ62، زاره شيراك في تشرين الأول 2002، ثم في السنة التالية مشاركا في القمة الفرانكفونية.
لم تتردّد فرنسا في إرسال قواتها إلى لبنان أكثر من مرّة: في القوة الدولية في الجنوب تنفيذاً للقرار 425 عام 1978، وفي القوة المتعدّدة الجنسية عام 1982، وفي قوة المراقبين الفرنسيين عام 1984. وأخيراً في القوة الدولية في الجنوب تنفيذاً للقرار 1701. لم تنقطع عن محاورة كل الأفرقاء بمن فيهم حزب الله، ورفضت - بجهود بذلها الحريري لدى شيراك - إدراج الحزب على لائحة المنظمات الإرهابية، وقاومت مساعي دول في الإتحاد الأوروبي لملاقاة اللائحة الأميركية للإرهاب.
بعد شيراك انتقلت رئاسة الإليزيه، أيار 2007، إلى نيكولا ساركوزي. لكن لبنان لا يزال في صدارة الإهتمام، مع استدارة بطيئة قد تصبح أكثر اكتمالاً حيال دمشق على أبواب انتخابات الرئاسة اللبنانية خريف 2007.
تريد الدولة الأنيقة الكثيرة العطر العودة إلى الصورة القديمة.

مصر: عودة الدور لا عودة الباشا

موقف مصر واضح. كذلك دورها. حاضرها غير ماضيها. يسأل البعض عن موقعها في النزاع الناشب في لبنان. لا دولة قريبة أو بعيدة تقريباً على الحياد منه. لم تعد مصر اليوم عند حدود هذا البلد كما كانت بين عامي 1958 و1961، ولا تياراً قومياً فيها كناصرية خمسينات القرن الفائت وستيناته يجرف نصف اللبنانيين ونصف حكم لبنان. منذ تلك الخمسينات لم تعد تجد مَن يورثها شخصية عسكرية قاسية كعبد الحميد السرّاج يمكّنها من التحكّم بتوازن القوى في لبنان، ولا شخصية ديبلوماسية مناورة كعبدالحميد غالب يحرّك خيوط اللعبة بمهارة فينفح روح الموالاة في معارضين وروح المعارضة في موالين، وروح العصيان عندما يقتضي الأمر.

لا حلفاء لمصر اليوم يقفون على أبواب سفارتها كي تنظّم لهم مواعيد في القاهرة. لا ميليشيا سابقة أو نائمة، ولا أسباب لديها لتمويل معركة طرف سياسي ضد آخر. ولا مبرّرات خصوصاً لإشعال ثورة ومن ثمّ إطفائها. ليست كسوريا لدى معظم قوى المعارضة، ولا كأميركا وفرنسا لدى قوى 14 آذار. لا هي في موقع مذهبي أو مصالح عقائدية كالذي اتخذته إيران قرب الفريق الشيعي، ولا كالسعودية قرب تيار المستقبل تمثّل له مرجعية دينية وسياسية ومالية في آن.

لم تهضم مصر في السنة الأخيرة فكرة إسقاط حكومة شرعية في الشارع، ولا في السنتين المنصرمتين فكرة إسقاط رئيس شرعي للدولة بالوسيلة نفسها. لا تهضم أيضاً خياراً كهذا أو ذاك غريباً مسهجناً عليها نظاماً، وعلى جيرانها وجيران لبنان العرب. أكثر من أي دولة عربية أخرى اعترفت بالشرعيات اللبنانية الثلاث بلا مفاضلة، من غير أن تكون مقتنعة بقدرة هذه، بسلوكها الراهن، على إنجاز حلّ وطني متجرّد من النزق وأوهام السلطة وطموحات الإستئثار وأحلام المكاسب. ومن غير أن تكون واثقة أيضاً أن تلك قادرة على ذلك.

بعد استقالة خمسة وزراء شيعة من حكومة فؤاد السنيورة في 11 تشرين الثاني 2006، وتصعيد حزب الله وحركة أمل وتيرة معارضتهما ومشاركة التيار الوطني الحرّ في اعتصام مفتوح في وسط بيروت في الأول من كانون الأول، تنامت مشاعر عدائية سنّية ـ شيعية، حملت مصر والسعودية على الاضطلاع بوساطة لتخفيف وطأتها. ثم أتى إضراب عام في 23 كانون الثاني نفّذته المعارضة لم يخلُ من صدام مع الفريق الآخر في الشارع ، تلته اشتباكات مذهبية سنّية ـ شيعية في 25 كانون الثاني، لتضاعف من هذا النزاع. للمرة الأولى، أكثر من أي وقت مضى، بدا أن مصر تريد استعادة دور وموقع، لا النفوذ. أن تقف ضد تاريخها القديم في هذا البلد في خمسينات القرن الفائت وستيناته، وضد لامبالاتها في ثمانيناته وتسعيناته. أن لا تكون فريقاً فيه، أو إلى جانب أحد.

دولة سنّية من غير أن تلبس بزّة الزعامة السنّية. في أوج نفوذه وانتشار شعبيته في العالم العربي، لم يُنظر إلى جمال عبد الناصر على أنه زعيم سنّي، بل قائد قومي. اجتذب الشارع السنّي اللبناني كلّه تقريباً وأحزاب اليسار وزعماء شيعة وأصحاب أوهام قومية إليه. موّلهم مالاً وسلاحاً. جارى زعماء مسيحيين معارضين من بينهم بطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي الذي لم يكنّ يوماً مودّة للزعيم. لكنه قال في 30 أيار 1958، وهو يبرّر تصاعد حملته على كميل شمعون ودحض خطر الناصرية على لبنان ومسيحييه، إنه تسلّم رسالة شخصية من عبد الناصر تؤكد له احترامه استقلال لبنان، وعدم رغبته في ضمّه إلى الجمهورية العربية المتحدة.

قبل عبد الناصر لم يتخطَّ الدور المصري حدود علاقات بلدين. جمعت بشارة الخوري برئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا علاقات ودية في منتصف الأربعينات ومطلع الخمسينات، أبرزتها مراسلات واتصالات بين الرجلين في حقبة الملكية، وساهم ابرهيم عبد الهادي خلف الباشا في رئاسة الحكومة في تخفيف توتر علاقات لبنان بحسني الزعيم قائد أول انقلاب عسكري في سوريا في 30 آذار 1949، عندما بادرت مصر والسعودية بالإعتراف بالإنقلاب، فشجعت لبنان على قرار مماثل. كان انتخاب الرئيس آنذاك، مع وصول الشيخ بشارة إلى الرئاسة عام 1943، محور صراع فرنسي ـ بريطاني، لا مكان فيه لدور عربي. في العهد التالي ـ وقد تأثرت استقالة الخوري من الرئاسة عام 1952 بعدوى التغيير الذي أحدثه الإنقلاب العسكري على الملكية ـ جمعت شمعون بمحمد نجيب أول رئيس لمصر في مرحلة ما بعد الثورة صداقة، حملت الرئيس اللبناني على زيارة نظيره في 12 نيسان 1953، ونزل في قصر الضيافة. وما لبث أن انتقم عبد الناصر، بعدما خلف نجيب في رئاسة بلاده، لتلك الزيارة والزائر اللبناني الذي تبادل وإياه كرهاً عميقاً، أن استضاف عام 1955 في القصر نفسه حميد فرنجيه وزير الخارجية اللبناني، على أنه أحد أبرز خصوم شمعون. راهن عليه عبد الناصر زعيماً مسيحياً ومارونياً للإنقلاب على رئيس الجمهورية. كان الزعيمان المارونيان، الشوفي والزغرتاوي، تنافسا على الرئاسة عام 1952. قبل ساعات من جلسة الإنتخاب، تنازل الثاني للأول من أجل الإجماع. لكنهما اختلفا في ما بعد على خيارات السياستين الداخلية والخارجية، وأضحيا ألدّ الأعداء.

رئيسان لبنانيان اقترنا باسم الزعيم المصري: فؤاد شهاب في 31 تموز 1958، وشارل حلو في 18 آب 1964. الأول جاءت به تسوية أميركية ـ مصرية لإخماد حرب أهلية صغيرة حينذاك استمرت ثلاثة أشهر، لم يعترف بها عرّاب الصفقة روبرت مورفي، الموفد الأميركي الخاص لدوايت أيزنهاور، في مذكراته. والثاني كان ثمرة مكالمة هاتفية بين صربا ومنشية البكري مرّت

قبلاً بالسفير في بيروت عبد الحميد غالب.

لأكثر من عقد ونصف عقد من الزمن، اكتفت مصر بسفيرين، شغل الحيز الأوفر منها طوال 12 عاماً عبد الحميد غالب (1956 - 1968)، ثم ابرهيم صبري الذي كان نقيض سلفه: ديبلوماسي خرج من إدارة مدنية، كثير التعلّق بالإيمان والشعائر الدينية. لم تختره الخارجية المصرية للمنصب، بل مكتب الرئيس الذي كان، من خلال سامي شرف، يمسك بملف لبنان.

حكم عبد الحميد غالب، "الباشا" الأريستوقراطي الحديدي الدمث واللبق، صاحب الكلمة المسموعة، نصف لبنان ومعظم مسلميه. ولم يُتح لسفير مصري من بعده أن يكون، مثله، أكثر من سفير. كان على اللواء المتقاعد أن يحمل اسم "باشا" بحكم تقليد. ديبلوماسي جذّاب شغوف بالأناقة والسيكار وربطات العنق، نيط به أن يهتم بما يجري في بلد يقع على حدود الإقليم الشمالي لوحدة مصرية ـ سورية كانت مهدّدة منذ أيامها الأولى، تفتك بها تناقضات مجتمعين متباعدين في معظم تقاليدهما وتاريخهما وعيش سكانهما وجذورهما واقتصادهما وثقافتهما. طرده شمعون من لبنان في 25 تموز 1958 نظراً إلى دوره التحريضي للمعارضة ضد رئيس الجمهورية ودعمه "المقاومة الشعبية"، فآثر أن يودّع بطريرك الموارنة، ثم يختار الإنتقال براً إلى دمشق، لا في الطائرة إلى القاهرة، لأن سوريا ومصر جمهورية واحدة. بعد انتخاب شهاب رئيساً، أعاده وزير الداخلية ريمون إده في تشرين الأول، فاتحة علاقات العهد الجديد بالناصرية. كان الرجل قائد معارضي شمعون، وقائد موالي خلفه. استعانت به الشعبة الثانية كلما احتاجت إلى استمالة زعيم سنّي أو مسلم حتى. دخل في صلب كثير من قراراتها ونشاطها ما أن اتخذت الإستخبارات المصرية مقراً لها في سفارة فردان: مع سوريا أيام الوحدة، وضدها بعد الإنفصال. ضد العراق قبل انقلاب 1958 ومعه بعده ثم ضده. ضد الأردن والسعودية وإيران وتركيا، ودائماً ضد الغرب المناوىء. لم يكن غالب صانع رؤساء، أو رؤساء حكومات، أو وزراء ونواب، بل عين رئيسه على لبنان. وراء غالب كان ثمة رجل آخر هو سامي شرف الذي سمّاه شهاب "الهمشري". عندما كانت تضاء الطبقة السابعة في سفارة مصر في بيروت، حيث مكتب زائر خاص، كان يُعرف عندئذ أن "الهمشري" في مهمة ما، علنية أو سرية، في العاصمة اللبنانية. تقارير غالب إلى القاهرة تنتهي في أدراج شرف، لا في بريد وزارة الخارجية. شأن ما كان عليه ملف لبنان في القاهرة، أضحى كذلك في دمشق بعد عقود. يُحكم هذا البلد من بعيد.

كلّف غالب في العهد الشهابي منع تغلغل استخبارات دول عربية وأجنبية في لبنان لمحاربة الوحدة، وتشجيع معارضين عرب على تنفيذ انقلابات ضد أنظمتهم على غرار عراقيين وأردنيين وحمايتهم في ملجأهم السياسي لبنان، والحؤول دون جعل هذا البلد مصدر تهديد للناصرية. كان ثمة دور مشابه لعبدالحميد السرّاج رئيس الشعبة الثانية السورية في منتصف الخمسينات، ثم وزير الداخلية فنائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة إبان الوحدة. عمل الرجلان على إدارة النفوذ الناصري في لبنان: الشق السياسي لغالب، والأمني للسرّاج قبل أن يطيحه الإنفصال في دمشق عام 1961 ويسجنه، وتدبّر الشعبة الثانية اللبنانية والإستخبارات المصرية السنة التالية خطة تهريبه من معتقله في سجن المزّة إلى لبنان، ومنه في طائرة إلى القاهرة ليقيم فيها. وهو لا يزال على قيد الحياة في عقده الثامن.

قبل ساعات قليلة من انتخابه رئيساً في 18 آب 1964، كشف غالب ـ أول عارفي السرّ ـ أن شارل حلو سيخلف شهاب، وقت كانت الغالبية الشهابية تهنىء عبدالعزيز شهاب في حديقة منزله في عاليه، لأن نسيبه، الجنرال، اختاره كي يُبقي الرئاسة معلقة على شجرة العائلة. كان السرّ في مكان آخر. الأقطاب الشهابيون الأقرب إلى الرئيس اللبناني كانوا يجتمعون في بيت السفير المصري في فردان ويتلقون منه النبأ: شهاب لا يريد عبدالعزيز، وعبدالناصر يطمئن إلى حلو

أكثر.
لكن الرئيس المصري سرعان ما انكفأ عن انتخابات 1970. كانت حرب 1967 قد أنهكت زعامته العربية ومدّه القومي المكسور بهزيمة الأيام الستة. صعدت المنظمات الفلسطينية، فتلقت الشهابية ضربة غير محسوبة. ضعف الحليف القوي، وانفرط عقد الحليفين الرئيسيين من حولها: ذهب كمال جنبلاط إلى تحالف مع ياسر عرفات، وبيار الجميل إلى الحلف الثلاثي مع شمعون وريمون إده. أصبح التدخّل الفلسطيني في المعادلة الداخلية اللبنانية أقوى من أن يمسك به الزعيم المصري. وما لم يطلبه من غالب عامي 1958 و1964، طلبه من خلفه ابرهيم صبري: الوقوف على الحياد في انتخابات الرئاسة اللبنانية. فكان أن خسرت الشهابية الإستحقاق بفارق صوت واحد في 17 آب 1970: سليمان فرنجيه 50 صوتاً والياس سركيس 49. أمل عبد الناصر في عودة شهاب إلى الحكم، وألحّ عليه في رسائل شفوية عدة اتخاذ القرار. ولما بلغه عزوف الرئيس السابق المعتزل في صربا، آثر الإنكفاء. لم يكن يعرف سركيس. بل لم يعد، هو، ذاك الذي يفرض في لبنان تسوية قوية. رفض استجابة مطالبة أقطاب الشهابية كصبري حمادة حضّ جنبلاط على الإقتراع لسركيس. كان ثمة ما جمع عبد الناصر وجنبلاط ضمناً، هو استياؤهما من الإستخبارات العسكرية اللبنانية التي أهانت الإتحاد السوفياتي عندما كشفت، في أيلول 1969، علناً، خطته لتهريب طائرة ميراج تابعة لسلاح الجو اللبناني إلى أذربيجان فموسكو، لكشف أسرارها.

حتى الساعات القليلة التي سبقت جلسة الإنتخاب، ظلّ صبري يقول لمراجعيه ضباط الشعبة الثانية وأقطاب الشهابية إنه لم يتلقَ أوامر من رئيسه بتأييد ترشيح سركيس أو فرنجيه، ولا بتحريك أصوات من هنا إلى هناك. مذذاك خرجت حقبة الناصرية من لبنان. بعد أسابيع. في 28 أيلول 1970، غاب عبد الناصر.
في سنواته الأخيرة، كان قد انتقل بمصر من دور المحرّض إلى دور الحاضِ على الإستقرار. من سعيه إلى وحدة الهدف الذي هو وحدة عربية بدأت أولى مظاهرها بتفاهم مع سوريا والسعودية لمواجهة حلف بغداد عام 1955، ثم وحدة مع سوريا عام 1958 رداً على مبدأ أيزنهاور، ثم مشاريع وحدة ميتة مع العراق وسوريا قبل تولي البعث الحكم وبعده، إلى أن انتهى إلى خيار وحدة الموقف الذي هو استقرار الدول. كان لبنان جزءاً من خطة الوحدة التي نادى بها الزعيم المصري بانقلابات وثورات تنفجر من الداخل، إلى أن قرّر أن الإستقرار في لبنان هو الهدف.

غاب الدور والموقع عن لبنان. وكان ذلك آخر عهد لمصر باستحقاق رئاسي لبناني.

فكرة استقرار لبنان كانت خلاصة مشروطة لتجربة عبد الناصر مع شهاب مذ اختبرا تحت خيمة صفيح عند الحدود اللبنانية - السورية، في 25 آذار 1959 نظرة متقاربة إلى دور لبنان في المعادلة العربية: لا ينحاز إلى محاور عربية ودولية، ولا تنحاز مصر إلى فريق لبناني لزعزعة استقراره، بل تترك لرئيسه أن يحكم. بعد حرب 1967 أضحى عبد الناصر أكثر انتباها إلى البلد الصغير، فرعى من خلال محمود رياض ومحمد فوزي اتفاق القاهرة في 3 تشرين الثاني 1969 بين الجيش اللبناني وياسر عرفات كيلا ينفجر البلد الصغير المحتقن بخلافات سياسية، وفروقات اجتماعية، ونزاعات طائفية، وسيادة تتقاسمها شرعيتان لبنانية وفلسطينية. لم يكن اتفاق القاهرة من صنعه، ولم يضمر عدم رضاه عنه. لكنه كان ثمناً ضرورياً لتأجيل انفجار لبنان ست سنوات. ورغم جنوحه إلى المقاومة الفلسطينية، دَعَمَ عبد الناصر السلطة اللبنانية لئلا يصل البلد إلى فوضى. ترك للطرفين التفاوض على اتفاق القاهرة لتحقيق استقرار مستحيل في اشتباك ضدين:

سيادة الدولة اللبنانية، وحرية عمل المقاومة الفلسطينية. الأمر الذي مكّن مصر من الدفاع عن موقفها بالقول إن طرفي النزاع وضعا الإتفاق، فيما اكتفت هي برعاية جلوسهما إلى الطاولة. رمت إلى توازن لبناني - فلسطيني، منه إلى توازن لبناني - لبناني.

بعد الزعيم المصري، توسّط خلفه أنور السادات مجدّداً بين لبنان والمقاومة الفلسطينية عام 1973 عبر حسن صبري الخولي لتحقيق هدنة موقتة حتى عشية حرب السنتين. حينذاك بدأت مصر خطى بطيئة لاستعادة الدور، كان السادات خلالها ينصرف إلى حماية داخل بلاده وإعادة بناء مواقع السلطة والنفوذ فيها، وإحكام السيطرة على الحكم برمته، منهياً مراكز قوى خلفتها الناصرية. خرج كذلك من النزاع العربي - الإسرائيلي في 26 آذار 1979 مع توقيع معاهدة كامب دافيد مع إسرائيل. بعد اغتياله في 6 تشرين الأول 1981، ورث منه حسني مبارك اتفاقات سلام مع إسرائيل وطرد مصر من الجامعة العربية. لم يتخلّ الرئيس الجديد عن الشعور باستمرار زعامة مصر العالم العربي وإن منبوذة، ولا السلام مع إسرائيل.

لم يكن متاحاً توقف حرب السنتين بلا مصالحة السادات مع حافظ الأسد في قمة الرياض، في 17 تشرين الأول 1976، قبل تكريس الدور العسكري والسياسي لسوريا في قمة القاهرة بعد أيامٍ، في 25 تشرين الأول. حتى ذلك الوقت سعت مصر إلى موازنة وجود الجيش السوري في لبنان، بدءاً من حزيران 1976، بوجود جنود مصريين. لم يشأ السادات ترك لبنان لدمشق. أرسل إليه تكراراً حسن صبري الخولي لرعاية اتفاق مفترض بين الأفرقاء اللبنانيين المتخاصمين بغية عزل الدور السوري، واجتمع في القاهرة بكمال جنبلاط عام 1976 وبريمون إده بعد أشهر، كبيري معارضي سوريا، ونصحهما بعدم العودة إلى بلدهما خشية أن يغتالهما الأسد بعدما أبرز لإده لائحة من 12 زعيماً لبنانياً مرشحين للقتل، الأولان فيها الزعيمان الدرزي والماروني. شجّعهما على تأليف حكومة منفى لديه في مواجهة التدخّل العسكري السوري، وكان يرى فيه احتلالاً للبنان وخطة للقضاء على المقاومة الفلسطينية. وبعد انتخاب سركيس رئيساً، في 8 أيار 1976، اقترح استضافة طاولة مستديرة لحوار لبناني - لبناني في القاهرة بعيداً من الضغوط السورية، فرفض الرئيس اللبناني الذي كان لا يزال يثق بالمبادرة السورية، وباضطلاع دمشق بدور الحكم النزيه.

كان جنبلاط قد راهن، في حمأة صراع سوري - فلسطيني، على دور للسادات شبيه بالذي كان لعبد الناصر في امتحانين: الأول مقاومته انضمام لبنان إلى حلف بغداد عام 1955 ثم إلى مبدأ أيزنهاور عام 1957، ودخوله في مواجهة صريحة مع شمعون بمدّ المعارضة بالمال والسلاح إلى أن نجح في فرض تسوية الإستقرار مع واشنطن بانتخاب شهاب رئيساً عام 1958. والثاني عندما وازن دوره عام 1969 في معالجة نتائج الصدام العسكري الذي نشب بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني وانتهى إلى اتفاق القاهرة. بدوره السادات استعار اللعبة السورية. كما راحت دمشق تجتذب إليها حلفاءها في حرب السنتين، عملت القاهرة على استقطاب معارضي الدورين السياسي والعسكري السوري في لبنان.

مع السادات، ثم مبارك، اكتفت مصر بدور المتفرّج تحت وطأة نبذ العرب لها وتخوينها.

كان السادات قد استعاض طموحه إلى دور عسكري في لبنان بآخر سياسي، هو تأليف اللجنة الرباعية العربية. أشبه بمرجعية تراقب احترام سوريا وجيشها ما ناطتها به قمة القاهرة، وهو

إعادة الإستقرار إلى لبنان وتنفيذ اتفاق القاهرة وجمع سلاح الميليشيات. وقف سفير مصر أحمد لطفي متولي مع سفير السعودية علي الشاعر وسفير الكويت عبد الحميد البعيجان في مواجهة ممثل سوريا محمد الخولي. وعلى رأس الطاولة الرئيس اللبناني الياس سركيس. لم يصمد التوازن إلا أشهراً. تراجع الشاعر والبعيجان ومتولي عن إرغام المقاومة الفلسطينية على تنفيذ اتفاق القاهرة رغم حماسة سوريا، فأربكوا سركيس. وبذهاب السادات إلى القدس في 20 تشرين الثاني 1977، خرجت مصر للمرة الأولى من لبنان لأكثر من عشر سنوات، كما خرجت من كل الدول العربية بعد قمة بغداد في 2 تشرين الثاني 1978. عندئذ تراجعت سوريا عن استكمال تنفيذ اتفاق القاهرة، فوقع سركيس في حفرة الإشتباك المصري ـ السوري.

مذ قطعت علاقاتها الديبلوماسية بلبنان وقصرت تمثيلها على موظف يتتبع أوضاع رعاياها، لم تُستهدف مصر في لبنان، شأن دول ذات علاقات تاريخية أو تقليدية، قتلاً كأميركا وفرنسا وإسبانيا والعراق والأردن، واعتداءات كالسعودية وألمانيا وإيطاليا.

سقط الإستقرار اللبناني الذي نادى به عبد الناصر، وحمل السادات على أن يصرخ في وجه سوريا عام 1976 ما قاله سلفه ذات يوم من عام 1958 من دمشق: إرفعوا أيديكم عن لبنان.

عادت مجدداً عام 1989، مع إعادة العلاقات العربية ـ المصرية. كان لبنان وسوريا الدولتين الأخيرتين اللتين استعادتا العلاقات الدبلوماسية على أبواب اتفاق الطائف. استرجعت مصر، بعد العودة، مرجعيتها من البوابة الأكثر مدعاة للغرابة: تبنّت قمة فاس عام 1982 مبادرة ولي العهد السعودي الأمير فهد للسلام، فتصرّفت مصر على أنها كانت محقة في خيار ذهابها إلى السلام مع إسرائيل بلا حرب. عندما عادت إلى لبنان، كان قد تغيّر كل شيء فيه. أحكمت سوريا قبضتها عليه بعدما نيط بها، بعد حرب الخليج الأولى، إدارة حكم هذا البلد. اكتفت العودة المصرية بقليل من الدور الذي فرضته دمشق على مصر وسائر الدول العربية تحت طائلة تهديد ديبلوماسييها بالعقاب. فرضت على الياس الهراوي ما قاومه قبلاً سركيس، وهو أنها لا تريد شريكاً لها في لبنان. فاقتصر الدور المصري على امتداد عقد التسعينات على مساعدات تقنية وفنية وأخرى في الإعمار. ولأن الديبلوماسية المصرية اعتمدت قاعدة بذل الجهد لتعزيز استقرار لبنان على أنه جزء من استقرار المنطقة، ولأنه الهدف، لم تتردّد في غض نظر عن طريقة إدارة سوريا السلطة والنظام في لبنان، ما دامت تحافظ على استقرار، وإن بثمن مكلف.

بعد اغتيال رفيق الحريري في 14 شباط 2005 وخروج الجيش السوري من لبنان في 26 نيسان، تنفسّ كل السفراء بلا استثناء، وشهد السفير العابر بين حقبتين، حسين ضرار، الإنقلاب الكبير في لبنان.
في الأشهر الأخيرة قارب مبارك النزاع الناشب في لبنان وفق المعادلة نفسها في ظل وجود سوريا في هذا البلد: الإستقرار أولاً، بمعزل عن شروطه، وعن الفريق الذي يمكن أن يربح منه. ليست مصر معنية بتوازن القوى الداخلي ما دام لا يحيل الإستقرار فوضى، ولا تجد نفسها شريكاً في مناقشة أي شأن محلي أفضى إلى غلبة فريق على آخر أم لا. على هؤلاء أن يقرّوا توازن القوى وتقاسم السلطة في ما بينهم، بعيداً من أي اشتباك طائفي أو مذهبي. لا خصومة لها مع أحد، كما أن ليس في وسع أي من طرفي النزاع تجاهل دورها، أو التحفظ عن الإحتكام إليها.

أميركا: تناوب الموفدين والسفراء

تقول واشنطن إنها لا تتدخّل في الرئاسة اللبنانية.

ماضيها مغاير: انتخاب فؤاد شهاب كان استحقاق روبرت مورفي، وانتخاب الياس سركيس استحقاق دين براون، وانتخاب بشير الجميل استحقاق فيليب حبيب الذي رجّح كذلك كفة أمين الجميل على كميل شمعون لخلافة بشير، وانتخاب مخايل ضاهر لو حصل كاد يكون استحقاق ريتشارد مورفي. أما السفراء فلم تقل أدوارهم أهمية: أرمين ماير حرّك معارضي شهاب لرفض التجديد له، وجون غونتر دين عقّل سلوك بشير وفتح له أبواب واشنطن، وجيفري فيلتمان كان رأس حربة الطعن في تمديد ولاية إميل لحود ودعم حكومة فؤاد السنيورة وسرّ قوى 14 آذار.

كل ذلك كي تقول الإدارة الأميركية إنها لا تتدخّل في ديمقراطية ظاهرها لبناني، وباطنها سجين أنظمة عسكرية محيطة بهذا البلد. تريد من لبنان وحده صورة "ديمقراطية لبنانية" وإن قلبت التوازنات والأدوار واتجاهات السياسة فيه وهدّدت بدفعه إلى حافة الإنفجار. لكن واشنطن لا تتحمس لخيار مماثل للجوار العربي القريب والبعيد.

دخلت الولايات المتحدة لبنان من البوابة التي عبرت منها إلى الشرق الأوسط: العدوان الثلاثي على مصر في 31 تشرين الأول 1956. بعدما تفاقمت آثار الإعتداء طلب دوايت أيزنهاور من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل إنهاء احتلالها لمصر. كان فاتحة دور واشنطن في المنطقة بإخلائها من نفوذ جامح أدمنته باريس ولندن قبل عقود. السنة التالية ابتكرت مخيلة الرئيس الأميركي ما حمل اسمه منذ 5 كانون الثاني 1957 أمام الكونغرس: "مبدأ أيزنهاور" الذي يشجّع دول الشرق الأوسط على طلب مساعدة عسكرية واقتصادية من واشنطن إذا شعرت بأن التمدّد الشيوعي يهدّد أنظمتها بتقويض استقرارها. بعد السعودية في 8 شباط، انضم إليه لبنان في 16 آذار، وكذلك الأردن. غضب جمال عبد الناصر وحاول تطويقه السنة التالية بوحدة مصرية ـ سورية.

كان "مبدأ أيزنهاور" بداية سياسية لتطورات عسكرية في الشرق الأدنى، ستبصر النور في 14 تموز 1958. قُتل ملك العراق فيصل الثاني وخاله الوصي عليه عبدالإله ورئيس الحكومة نوري السعيد في انقلاب عسكري نفذه عبد الكريم قاسم أسقط الملكية الهاشمية. حتى ذلك اليوم لم تكن واشنطن استجابت طلب كميل شمعون مساعدته عسكرياً لوقف تدخّل عبد الناصر في الشؤون اللبنانية ومدّ معارضيه بالسلاح والمسلحين والمال، وسعيه إلى إسقاط حكمه كي يجعل لبنان نجمة ثالثة في علم الجمهورية العربية المتحدة. عبثاً حاول الرئيس اللبناني لدى السفير الأميركي روبرت ماكلينتوك (1958 - 1961) لنصرته ضد خصومه في "ثورة 1958". بعد سقوط الملكية، نزل على شاطىء الأوزاعي، بعد ظهر 15 تموز، خمسة آلاف من مشاة البحرية الأميركية للحؤول دون انهيار لبنان في قبضة الناصرية.

كان أول دخول عسكري أميركي إلى لبنان مقدمة حل سياسي. بعد تعاطف أميركي مع التجديد لشمعون في الأشهر السابقة، غذّته جهود وزير الخارجية شارل مالك، بات على واشنطن أن تعدّ لتسوية مختلفة. اكتشفت حجم المعارضة لبقاء حليفها في السلطة من مسيحيين ومسلمين، إلى بكركي. حضر روبرت مورفي إلى لبنان في 18 تموز وجال على المسؤولين والزعماء، وانتهى إلى تأييد ترشيح قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب لخلافة شمعون. في 31 تموز 1958 بات القائد رئيساً. قبل ساعات غادر مورفي بيروت في جولة عربية كيلا يقال إنه حاول التأثير في إجراء الاستحقاق. كان الرجل قد سلّم بفاعلية النفوذ الناصري في لبنان وتأثيره على إعادة الاستقرار والنظام إليه، وقوة مؤيديه في الشارع. ووجد شهاب الأكثر أهلية لبناء توازن سياسي جديد، متسلحاً بالجيش الذي كان أقوى الطرفين المتنازعين، والأقدر على الاحتكام إلى دوره بعدما أبقاه قائده خارج الصراع بين الرئيس ومناوئيه.

انطوت انتخابات 1958 على درسين: أولهما سابقة انتخاب قائد للجيش رئيساً شجعتها واشنطن بحرارة. وثانيهما تسليم الأميركيين للمرّة الأولى بدور عربي مباشر في انتخاب الرئيس اللبناني وُضع في يد الزعيم المصري. بعد انتخابه طلب شهاب انسحاب مشاة البحرية الأميركية من الأراضي اللبنانية ـ ولم يكن مؤيداً الاستعانة بهم ـ فغادر الجنود في تشرين الأول 1958.

حتى ذلك الوقت كان لبنان قد خَبِرَ نوعين من التدخّل الخارجي في انتخاباته الرئاسية:
- مباشر غربي لفرنسا (1926 - 1943) وبريطانيا (1943) بسبب وجودهما على الأراضي اللبنانية، تارة تحت وطأة الإنتداب وطوراً لمقتضيات الحرب العالمية الثانية.

- وغير مباشر سوري من خلال أديب الشيشكلي قائد الإنقلاب العسكري الثالث في سوريا الذي دَعَمَ عن بعد انتخاب صديقه الصياد الماهر شمعون لانتخابات 1952، بالطلب من النواب المسلمين البيروتيين والطرابلسيين، ونواب البقاع، التخلي على دعم ترشيح منافسه حميد فرنجيه.

مع مورفي، للمرّة الأولى، أعطت واشنطن لعبد الناصر حقّ تدخّل عربي مباشر في تسمية الرئيس اللبناني.

التجربة نفسها تكرّرت عام 1976. كان التأثير الأميركي المباشر في الوضع اللبناني بعد عام 1958، انحسر إلى حدّ. عُهد الدور حينذاك إلى أرمين ماير (1962 - 1965) الذي خلف روبرت ماكلينتوك، فراقب عن كثب علاقة شهاب بعبد الناصر. ساد الاستقرار لبنان بمعادلة دقيقة، سهلة ومربكة أحياناً للعهد الشهابي في وجه غلاة معارضيه: تأييد لبنان السياسة الخارجية لمصر التي تترك حكم في يد رئيسه.

الوجه الآخر لهذه المعادلة توسّع النفوذ الناصري، وأخصّه السفير عبد الحميد غالب الواسع التأثير على الحياة السياسية الداخلية. ورغم جنوح شهاب إلى الغرب لدوافع اقتصادية وثقافية وتربوية ودينية ووجدانية، وتحديداً الفاتيكان وفرنسا والولايات المتحدة، ظلّ نفوذ عبد الناصر يطبع مسار السياستين الداخلية والخارجية للبنان، على نحو حمل ماير على الاضطلاع بدور مناوئ لمحاولة الغالبية النيابية تجديد ولاية شهاب. تذرّع، في لقاءات خاصة مع سياسيين، بأن الرئيس يسيء إلى الديمقراطية والنظام البرلماني، بإصدار القوانين بمراسيم اشتراعية أو بإنفاذها بمراسيم وفق المادة 58 من الدستور متجاوزاً دور مجلس النواب في التشريع، ومستأثراً بالسلطة. لكن شهاب رفض تجديد انتخابه في 3 حزيران 1964، وأمّن خلافته بمن شعر أنه يحظى بثقته، هو شارل حلو في 18 آب 1964.

غابت واشنطن عن لبنان عقد ستينات القرن الماضي، وأعرضت عن التدخّل في انتخابات الرئاسة عام 1970. مات عبد الناصر وأصبحت المقاومة الفلسطينية، بترسانتها العسكرية ووجود قادتها على اختلاف فصائلها على الأراضي اللبنانية، بديلاً عربياً نافذاً في المعادلة الداخلية ومخلاً بها. آل ذلك حكماً إلى ترجيح كفة فريق لبناني على آخر، حمل الأخير على التسلّح. إذذاك وجدت سوريا سانحة الإضطلاع بدور مماثل في لبنان. ونتيجة للتوازن السياسي الجديد الناجم عن سباق التسلّح وإنشاء ميليشيات وتنامي النعرات الطائفية والإنقسام الوطني، المتولد تدريجاً منذ عام 1968، انفجرت الحرب اللبنانية.

على أبواب انتخابات الرئاسة عام 1976، أوفد جيرالد فورد موفداً خاصاً إلى لبنان هو دين براون، لمهمة ظاهرها استطلاع وجهات النظر اللبنانية المتعارضة إبان حرب السنتين المشتعلة بين فريق من المسيحيين والمقاومة الفلسطينية، وبين ياسر عرفات وحافظ الأسد. وباطنها تسهيل إجراء انتخابات الرئاسة. وعلى غرار الإحتراف الدبلوماسي الذي طبع مهمة مورفي، أجرى براون - المتمرّس والواسع الإطلاع على أزمات الشرق الأوسط والطويل الباع في المفاوضة - فور وصوله إلى بيروت في 31 آذار 1976، مشاورات مع الزعماء ممثلي الأفرقاء اللبنانيين. لاحظ أن الترشيح للرئاسة يقتصر على اثنين: الياس سركيس تدعمه سوريا والجبهة اللبنانية،

وريمون إده يدعمه كمال جنبلاط على رأس الحركة الوطنية متحالفاً مع عرفات. كان جنبلاط دخل منذ 21 آذار في مواجهة حادة وقاتلة مع سوريا. أجرى براون حوارين طويلين مع إده وسركيس خلص منهما إلى تأييد الثاني.

رمى حواره مع "العميد"، في 3 نيسان، إلى كشف مغزى ما تريده واشنطن من الإستحقاق. أبدى له براون اهتماماً بتأييد وصوله إلى الرئاسة، مشيداً بنزاهته وكفايته شرط معرفة امكاناته وخياراته لوقف العنف في لبنان، وإعادة فرض القانون. ردّ إده بالإستعانة بقوى الأمن والدرك على غرار تجربته في وزارة الداخلية بعد "ثورة 1958". لم يقتنع محاوره. قال إده بالجيش اللبناني. ردّ براون أنه منقسم على نفسه. استعان إده بذاكرته واستعداده لتكرار تجربة شمعون بطلب مساعدة مشاة البحرية الأميركية. دحض براون الإقتراح، مؤكداً أن حكومته لن تتدخّل مجدّداً في لبنان. قال إده إنه يذهب إلى الأمم المتحدة كي تؤازره بقواتها الدولية لأن لبنان عضو فيها. أوصد براون الأبواب: لن ترسل الأمم المتحدة إلى لبنان قوات، وستستخدم واشنطن الفيتو لمنع ذلك.

بلغ الحوار الحائط المسدود إلى أن فتح براون ثغرة. قال: "لماذا لا توجّه نداء إلى الجيش السوري لمؤازرتك؟ قد يكون هو الحل".

ردّ إده: "في هذه الحال لا يمكنك الاعتماد عليّ. لا تتوقع مني استخدام الجيش السوري لفرض الأمن في لبنان".

كرّر الاقتراح، فكرّر الرفض قائلاً: "إذا كنتم، أنتم الأميركيون، قرّرتم ذلك شرطاً ضرورياً، فإنني أستطيع تزويدك لائحة بـ50 شخصية مارونية تقبل ما تريدون. الياس سركيس يوافق. اذهب إليه".

من الصنائع انتقل براون إلى مقابلة سركيس - ولم يكن قد ترشّح رسمياً - وسمع منه الموقف الذي يرضيه: ليس في مقدور الرئيس الجديد فرض القانون والاستقرار في لبنان بلا الإستعانة بالجيش السوري.

في 8 أيار 1976 انتخب سركيس رئيساً. وفي 30 منه دخل الجيش السوري لبنان من عكار. وفي اليوم التالي زحف على البقاع. ثمناً لتدخّل واشنطن، خُطِف سفيرها في بيروت فرنسيس ميلوي في 16 حزيران، بعد شهر وأربعة أيام على وصوله إلى بيروت، على أيدي مسلحين فلسطينيين قتلوه وألقوا بجثته على الطريق.

ما أن وضعت الحرب اللبنانية أوزارها في عهدة الحل العربي في قمتي الرياض والقاهرة اللتين ناطتا بالجيش السوري، في قوة الردع العربية، إعادة الاستقرار إلى لبنان، حتى عاد الدور إلى السفير: ريتشارد باركر (1977 - 1978)، جون غونتر دين (1978 - 1981)، روبرت ديلون (1981 - 1983). كانت مهمة الثاني أكثر تعقيداً لاهتمامه بإثبات دعم واشنطن شرعية سركيس والوقوف في وجه أعتى مناوئيها حينذاك مَن سمّاه "الأزعر"، بشير الجميل، الذي بدأ صعوداً سياسياً مذهلاً. حجب غونتر دين عن بشير تأشيرة سفر لزيارة واشنطن والاجتماع بمسؤولين

أميركيين عام 1978، وقاطعه موجّهاً إليه انتقادات حادة، إلى أن سلّم بالانفتاح عليه بإصرار من رئيس الجمهورية الذي تصالح وقائد القوات اللبنانية. تدريجاً نجحت علاقات الرجلين، ولم يتردّد غونتر دين، دونما تخليه عن استمرار تأييد سركيس ولا استفزاز وجود سوريا في لبنان الذي كان لا يزال يحظى بتأييد واشنطن، في تفهّم مبرّرات إشعال بشير حرب زحلة بين الميليشيا المسيحية والجيش السوري عام 1981. مع تصاعد هذه الحرب، استعادت واشنطن الدور من السفير إلى المبعوث الخاص. اللبناني الأصل فيليب حبيب حضر إلى لبنان وفكك نزاع الطرفين الذي أوشك أن يصبح حرباً إسرائيلية - سورية. نجح بشير في استدراج الدولة العبرية إلى الصراع اللبناني، فنشرت سوريا بطاريات صواريخ أرض - جو في البقاع بعد مواجهة جوية بين طائرات إسرائيلية وأخرى سورية. من دون هذا الاستدراج لم يكن ليحقق بشير حلم الرئاسة.

كانت تلك توطئة علاقات مثيرة للجدل ستنشأ بعد أشهر، وتفضي إلى تحوّل أميركي لا نظير له في علاقة واشنطن بدولة شرق أوسطية، صغيرة ضعيفة تشتعل فيها التناقضات الطائفية والسياسية وتدّخل الجوار الشره لتقاسمها: أن تدعم ترشيح قائد ميليشيا كان عدواً لها، وللشرعية اللبنانية، للرئاسة. اقتنعت أنه الأقدر على حماية مصالحها في لبنان، وعلى إعادة توحيد لبنان وفرض القانون وتحقيق الاستقرار. تحوّل لا سابق له في ثالث تدخّل أميركي مباشر في الاستحقاق الرئاسي: بعد شهاب الذي انتقل من ثكنة الجيش إلى شرعية الحكم، تساعد بشير على جعل المقاومة التي قادتها ميلشياه شرعية دستورية. فرض بشير نفسه قائداً عسكرياً وزعيماً مسيحياً. كانت عواصف خطيرة قد ضربت لبنان منذ 4 حزيران 1982: اجتياح إسرائيلي بلغ أبواب بيروت، خروج الجيش السوري من بيروت والجبل إلى البقاع، خروج ألوف المسلحين الفلسطينيين إلى بلدان عربية، انتشار بضعة آلاف من قوات أميركية وفرنسية وإيطالية في إطار قوة متعددة الجنسية. خارت قوى الحركة الوطنية بعدما فقد وليد جنبلاط ونبيه برّي حليفيهما السوري والفلسطيني في توازن قوى المعادلة الداخلية. كان طبق الرئاسة جاهزاً. لعب فيليب حبيب دوراً بارزاً في إقناع السعودية وزعماء مسلمين ونواباً لتأييد بشير الذي انتخب في 23 آب 1982. لم يطل الأمر. اغتيل في 14 أيلول، وخلفه شقيقه أمين في 21 منه بدور اضطلع به حبيب وموريس درايبر وروبرت ديلون.

كانت الأشهر القليلة من علاقات ذهبية أميركية - لبنانية مناسبة لتسجيل سابقة أيضاً. اجتمع رونالد ريغان بالجميل في ثلاث قمم خلال 14 شهراً، بين تشرين الأول 1982 وكانون الأول 1983. أخفق الرئيس في حكم لبنان، وفي تحقيق سلام لبناني - إسرائيلي في حمأة معارضة مسلحة قادتها سوريا وجنبلاط وبرّي وانتهت بانهيار السلطة المركزية لرئيس الجمهورية في حرب الجبل عام 1983. انسحبت القوة المتعددة الجنسية تدريجاً. كانت قد نشأت خلايا مسلحة أصولية دمرّت مقرّ مشاة البحرية الأميركية - التي تنزل للمرة الثانية على الأراضي اللبنانية - في 23 تشرين الأول. خرج الجنود الأميركيون من لبنان نهائياً بعدما قصفت حاملات طائراتهم ميليشيا جنبلاط في الجبل، وكان بعض الرعايا الأميركيين ومن دول أخرى استهدفوا قتلاً أو خطفاً. عندئذ قال وزير الخارجية جورج شولتز إن لبنان أشبه بـ"طاعون" يقتضي الحجر عليه. كان قد تعاقب سفيران هما ريجينالد بارثولوميو (1983 - 1986) وجون كيلي (1986 - 1988) الذي أُبعد بذريعة صحية، تبيّن أن دوافعها سياسية، هي انحيازه إلى الفريق المسيحي.

خسرت أميركا رهانها، فأعادت لبنان إلى حضن الرعاية السورية، مع عودة الجيش السوري إلى

بيروت شباط 1987.

بضع محاولات لإعادة الاستقرار إلى لبنان راقبها الأميركيون من دون تدخّل مباشر، إذ عهدوا مهمة الإشراف على الوضع اللبناني إلى الرياض ودمشق: جهود السفير السعودي في واشنطن بندر بن سلطان ورجل الأعمال السعودي، اللبناني الأصل، رفيق الحريري لإعادة الحوار اللبناني الداخلي واللبناني - السوري انتهت إلى مؤتمري جنيف (1983) ولوزان (1984). ثم دخول سفير الإمارات في لندن مهدي التاجر وهاني سلام على خط وساطة لبنانية - سورية. تلتها اقتراحات أثارتها عام 1987 مديرة دائرة لبنان وسوريا والأردن في الخارجية الأميركية إبريل غلاسبي بتشجيع من مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ريتشارد مورفي. كانت البلاد على مشارف نهاية ولاية الجميل.

بعدما طبعته برودة في الإهتمام، أضحى أكثر حرارة: نزاع عسكري مسيحي - سوري، وقتال أهلي لبناني - لبناني، إلى قطيعة بين الرئيسين اللبناني والسوري بعد 11 قمة آخرها أكثرها إخفاقاً في 13 كانون الثاني 1986. إنه الإنذار بأخطار تهدّد مصير الرئاسة اللبنانية وتقترب كي تعصف بها.

قبل أربعة أيام من انقضاء ولاية الجميل، قصد مورفي دمشق في 18 أيلول 1988، واجتمع بالأسد ساعات طويلة في حوار حول مصير لبنان. تعارضت أولوية كل منهما في إرساء الحل. قالت واشنطن بانتخاب رئيس جديد، وقالت دمشق بإصلاحات دستورية تفضي إلى تسوية سياسية. كان التنازل الكبير الذي منّن مورفي اللبنانيين به لدى عودته من دمشق إلى بيروت، في الساعات التالية، أنه أقنع الأسد بتقدّم إجراء انتخابات الرئاسة على الإصلاحات السياسية بعد جهود مضنية. لكن الثمن مكلف: سوريا تسمّي الرئيس الجديد وهو واحد. هي التي ترشّحه. سأل مورفي الأسد مَن يكون؟. أحاله على نائبه عبد الحليم خدام الذي سمّى مخايل ضاهر رئيساً. رفض الجميل وبطريرك الموارنة مارنصرالله بطرس صفير وقائد الجيش العماد ميشال عون وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع وسياسيون استبعدهم الترشيح. أجابهم مورفي: لا خيار. مخايل ضاهر أو الفوضى.

أشكلت العبارة طويلاً، واعتبرها المسيحيون تهديداً سورياً مباشراً لهم إذا رفضوا انتخاب نائب عكار. بعد سنوات، أتيح لمورفي - وقد تقاعد من الخارجية الأميركية - أن يُفسّر لأصدقاء لبنانيين مغزى ما قاله: لم يحمل تهديداً من سوريا بالفوضى. بل نبّه اللبنانيين إلى أن عدم انتخابهم رئيساً جديداً للجمهورية سيدفع بلبنان إلى الفوضى. وهو رأى حينذاك أن مجرّد حمله موافقة دمشق على إجراء انتخابات رئاسية انتصار في ذاته يحمل اللبنانيين على إيجاد حل سياسي لمشكلتهم في ما بينهم، ومع سوريا.

لكن الفوضى وقعت عندما أخلى الجميل قصر بعبدا منتصف ليل 22 أيلول 1988، من غير أن يسلّم مفاتيحه إلى رئيس يخلفه. ألّف حكومة عسكرية انتقالية برئاسة عون وعضوية ستة ضباط هم أعضاء المجلس العسكري، استقال منها للتو الوزراء المسلمون الثلاثة بضغط من سوريا. بعضهم روى في وقت لاحق أنه سمع نبأ استقالته من الحكومة من التلفزيون، من غير أن يُسأل. كانت الرسالة السورية واضحة الدلالة.

لم تستجب واشنطن استدراج عون إياها إلى حرب تحرير خاضها ضد الجيش السوري في 14 آذار 1989. ناوأته، فنظم أنصاره تظاهرة ضد سفارتها في عوكر في 21 نيسان، أفضت إلى إقفالها وإخلائها في 6 أيلول بعد ساعات من محاصرتها سلماً. وبدأ الأميركيون يتحركون من الخارج. تفاقم الصدام العسكري بين المناطق المسيحية والجيش السوري، فتدخّل العرب بتأييد أميركي، انتهى بتسوية الطائف في تشرين الأول 1989. بعيداً من الأنظار راقب أحد دبلوماسيي السفارة في بيروت دافيد ساترفيلد مداولات النواب، في الطائف، على نحو أزعج دمشق. فطلب منه وزير الخارجية السعودي سعود فيصل مغادرة المدينة. بعد إقرار اتفاق الطائف انتخب رينه معوض رئيساً، في 5 تشرين الثاني 1989، بتأييد أميركي - سعودي - سوري عكس توافقاً دولياً وإقليمياً على إخراج لبنان من دائرة الصراع. كان جون مكارثي، السفير الأميركي، وصل إلى لبنان في أيلول 1988 من غير أن يتقدّم بأوراق اعتماده من عون، ثم غادر بعد إقفال السفارة، وعاد في 18 تشرين الثاني 1989. اليوم التالي وضع نفسه في موقف لا سابق له لدبلوماسي أميركي: عشية تقديمه أوراق اعتماده إلى معوّض، وبفجاجة غير معهودة، حرّض القوات اللبنانية على عون. قال: "بعض الأشخاص يقف في الطريق، وهذا مخيّب للآمال. يفاجئني صمت القوات اللبنانية وصمت الفعاليات في الشرقية. لماذا لا ينتقدون مواقف العماد عون؟".

في 22 تشرين الثاني اغتيل معوّض، فخلفه الياس الهراوي. كان اختياره قراراً سورياً محضاً. سلّم الأميركيون بالخيار ما دام جزءاً من الحل العربي، وإن سمته دمشق. في 31 كانون الثاني 1990 اندلعت حرب المسيحيين على المسيحيين. قتال ضار بين عون وجعجع قسّم المناطق المسيحية ساحات حرب وأحياء مدمّرة بين الجيش الذي يأتمر بالجنرال والقوات اللبنانية بزعامة قائدها. قبل أن يُحسم - وكان مستحيلاً حسمه - قايضت واشنطن سوريا: تأييد طرد الجيش العراقي بالقوة من الكويت في مقابل إطلاق يدها في لبنان. في 13 تشرين الأول 1990 أطيح عون عسكرياً بموافقة أميركية. هاجمه الجيش السوري فلجأ إلى سفارة فرنسا. في 28 تشرين الثاني 1990 أعيد فتح السفارة مع السفير الجديد رايان كروكر الذي قدّم أوراق اعتماده إلى الهراوي.

كانت قد بدأت حقبة جديدة سلّمت فيها واشنطن بسيطرة سوريا على لبنان حتى يحين أوان تسوية المنطقة، وكسبت دمشق مباركة الأميركيين عبر تحقيقها استقراره بحجة أن انسحابها منه يعيد إليه الحرب الأهلية. طمأنها الدور السعودي ووجود الحريري على رأس حكومات عقد التسعينات. بعد كروكر (1990 - 1993)، مارك هامبلي (1993 - 1994) الذي لم يطل لأسباب صحية، ثم ريتشارد جونز (1996 - 1998)، فدافيد ساترفيلد (1998 - 2001) أكثر السفراء الأميركيين استفزازاً. الأصح أنه قدّم للبنانيين خطاب حكومته بفظاظة عبّرت عنها قسمات باردة على وجهه كأن لا نبض فيه: حاد، غير متساهل، عدائي وغير متعاون. حازم بكثير من الغطرسة. حضر جملة استحقاقات: انتخاب إميل لحود رئيساً، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، وآثار وفاة الأسد الأب ووصول ابنه بشار إلى السلطة على اللبنانيين. كان مناوئاً ممتازاً وعنيفاً لحزب الله، رافضاً مقاومته ومنتقداً هجماته ضد إسرائيل واحتفاظه بسلاحه، وصديقاً ودوداً للحريري ومؤيداً شرساً لبرنامجه الاقتصادي. وشأن أسلافه، لم يكتم أن بلاده لا تغفر للحزب تفجيره مقر المارينز وقتله جنودها عام 1983. خلفه فنسانت باتل (2001 - 2004)، وأخيراً جيفري فيلتمان الذي شهد الإنقلاب الأميركي في لبنان: إصدار مجلس الأمن القرار 1559 في 2 أيلول إنذاراً إلى سوريا للخروج من لبنان، وطعناً مبكراً بتمديد للحود أقرّ في اليوم التالي. لم يكن هذا موقف

واشنطن من تمديد دمشق ولاية الهراوي في 19 تشرين الأول 1995، وقاربته على أنه شأن لبناني. لم يكن قد نشأ حينذاك تعارض بين المصالح الأميركية والسورية في المنطقة، ولا سقط التفويض الأميركي لدمشق في إدارة الوضع اللبناني.

كانت الحجارة بدأت تتدحرج على رأس دمشق بالقرار 1559 الذي أعلن انتهاء الدور السياسي والعسكري لها في لبنان. لكن سلسلة إنذارات بدأت قبل أشهر: صدور قانون محاسبة سوريا الذي وضعه الرئيس الأميركي جورج بوش موضع التنفيذ في 11 أيار 2004، بعدما أقرّه الكونغرس في 11 تشرين الثاني 2003، ووقعه الرئيس في 12 كانون الأول، إشعاراً ببدء فرض عقوبات على نظام بشار الأسد. أذِن ذلك بتدهور العلاقات الأميركية - السورية بعد سنة على الإحتلال الأميركي للعراق في نيسان 2003: أول المواقف كان من مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي كوندوليسا رأيس في 12 آذار 2004 في السفارة اللبنانية في واشنطن، عندما ألقت كلمة خرجت فيها على النص، رافضة تعديل الدستور اللبناني للتمديد للحود، وتدخّل سوريا في انتخابات الرئاسة. تلاها نائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج في 18 تموز و6 آب، ثم نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ساترفيلد أكثر من مرة آخرها 10 آب. قبله قال فيلتمان كلاماً مماثلاً في شهادته أمام الكونغرس في 28 نيسان، وعندما أدّى اليمن أمام وكيل الخارجية الأميركية مارك غروسمان في 22 تموز نيابة عن الوزير كولن باول، لوجوده خارج واشنطن. كانت لباتل المواقف ذاتها في مناسبات شتى آخرها قبيل مغادرته بيروت في 10 آب. أضف عشرات تصريحات نواب وشيوخ أميركيين زاروا لبنان. فرسالة بوش في 24 تموز إلى المؤتمر السنوي لموارنة الولايات المتحدة في فلوريدا، متطلعاً إلى انتخابات رئاسية لبنانية تحترم الدستور ولبنان حرّ من التدخلات الأجنبية.

لم يُمتحن سفير أميركي كفيلتمان. يكفي السفير الـ23، بعد 13 يوماً على وصوله إلى لبنان في 20 آب 2004، أنه شاهد مذهول على سلسة قاتلة للصبر: بعد القرار 1559، كان التمديد للحود في 3 أيلول 2004، واغتيال الحريري في 14 شباط 2005، وانفجار ثورة 14 آذار، ولائحة اغتيالات سياسية وتفجيرات لا تزال مفتوحة، وخروج سوريا من لبنان في 26 نيسان، وإجراء أول انتخابات نيابية عامة لا تدخّل سورياً فيها في أيار وحزيران، وولادة حكومة الأكثرية النيابية الحاكمة في تموز، وانهيار الشرعيات اللبنانية مع تفكك حكومة فؤاد السنيورة في تشرين الثاني 2006، والتحقيق والمحكمة الدوليان في اغتيال الحريري على مرّ السنتين الأخيرتين حتى إقرار المحكمة في 30 أيار 2007، وحرب تموز والقرار 1701 في آب 2006، ثم اعتصام مفتوح للمعارضة في كانون الأول، وحرب الشوارع المذهبية في كانون الثاني 2007. والسلسلة مستمرة...

تحت وطأة كل هذه الوقائع، تنتظر واشنطن استحقاق 2007 على نحو لا يجعلها تخسر وجود حلفائها، قوى 14 آذار، في حكم لبنان على أنهم وجه الديمقراطية اللبنانية، في بلد مستقل وسيّد وحرّ وخال من أي احتلال أجنبي لأراضيه.

إذن، عادوا إليه أكثر من ذي قبل.

السعودية: العباءة الكثيرة الصبر، الكثيرة الحذر

لم تكن السعودية، كاليوم، لاعباً في تفاصيل الحياة اللبنانية. وحرّي أنها أضحت ناخباً كبيراً. وقد يتأتى دورها من أن سوريا صارت مستعدة للتسليم بحاجتها الملحة - وإن في ظل خلاف عميق بين البلدين وشبه قطيعة منذ آب 2006 - إلى حضور أكثر فاعلية للمملكة في لبنان إذا تصرّفت حياله بعدالة، وخصوصاً في انتخابات الرئاسة اللبنانية، نظراً إلى تأثيرها المباشر أكثر من أي وقت مضى على السنّة اللبنانيين وتخفيف غلواء التدخّل الأميركي بعد خروج الجيش السوري من لبنان. ذلك أن دمشق بعد صدور القرار 1559 وتنفيذ بعض بنوده أضحى دورها في لبنان مثار جدل سياسي وانقسام في الموقف منه. وتخطياً لتقليد تاريخي هو ديبلوماسيتها الخجولة، فتوعز إلى سواها أن يطلب ما تريده هي أن يكون، باتت الآن تقرّر المواجهة مع جوارها المقلق: سوريا وإيران. لم تعد ما قيل كثيراً: تختفي زمن الأزمات، وتطل زمن الحلول.

لم تلعب كسوريا ومصر والعراق دور منافساً لأحد، لكنها توجّست مراراً: من تخريب جمال عبد الناصر الأنظمة بالثورات، وجنون صدام حسين لابتلاع جيرانه، ودهاء حافظ الأسد للإستئثار بالمرجعية. قلما أتيح لها، كهذه الأيام، على مرّ تاريخها، أن تصبح وحدها المرجعية من غير زعيم آخر يجاورها ويقضّ مضجعها. لم تستطع، وهي التي وحّدت أراضيها في العقود الأولى من القرن الفائت بالتفاهم حيناً وبالقوة أحياناً، أن تكرّر المحاولة على مرّ عهود ملوكها. أن تهيمن منفردة على زعامة العرب.

في سنيها في لبنان رسمت علاقاتها به وبطبقته السياسية بمعادلة كيميائية: إبتكار مكوّنات متجانسة، أو إيجاد وسيلة تؤالف بين الأضداد كي تكون هذه قابلة للتجانس والإجتماع. تكمن النواة الصلبة للمعادلة اللبنانية، في ديبلوماسيتها، في استمرار الإتصال بالتناقضات اللبنانية بغية دفعها إلى الحوار الملائم للإتفاق، واستبعاد العناصر النافرة غير اللبنانية، القريبة والبعيدة. لكنها لم تقل مرة - إلا إذا كانت تريد هذه المرة - إنها معنية بتسمية الرئيس اللبناني.

مذ كانت مفوضية، في 16 شباط 1946، في شارع فردان حتى انتقالها إلى شارع بلس - وقد أضحت سفارة بات الملك سعود عام 1957 ليلة فيها - إلى أن أقامت في قريطم، أبصرت المملكة لبنان مستقراً ومشتعلاً.

من أيام الملك عبد العزيز، مؤسّس العرش السعودي (1932 - 1953)، اتسمت علاقة المملكة بهذا البلد بحوار دائم: مباشر بين البلدين، أو وسيطة بين أبنائه، أو وسيطة بينه وكل من مصر وسوريا لسنوات طويلة. ويكاد يكون الملوك السعوديون، جميعاً تقريباً، خبروا سوء التفاهم الذي شهده لبنان مع هذين البلدين: توسّط عبد العزيز بين بشارة الخوري والملك فاروق عام 1951، وبينه وشكري القوتلي وحسني الزعيم وخالد العظم وأديب الشيشكلي بين 1948 و1951. وحذا حذوه أبناؤه الذين خلفوه: توسّط سعود (1953 - 1964) بين كميل شمعون وجمال عبد الناصر، وحاذر فيصل (1964 - 1975) انتقال خلافه مع عبد الناصر إلى لبنان، وتوسّط خالد (1975 - 1982) لمصالحة حافظ الأسد مع أنور السادات وياسر عرفات بغية وقف الحرب اللبنانية. مذذاك، تدريجاً، أضحت المملكة شريكاً سياسياً في لبنان، تريد الإضطلاع بدور الوسيط والحكم النزيه. بسببه واجهت خلافات حادة مع سوريا في حقبة فهد (1982 - 2005). ثم صار الدور مزدوجاً لخلفه عبدالله منذ عام 2005 مع سوريا وإيران الواسعتي النفوذ في لبنان. لم تعد المشكلة الحدّ من سيطرة دمشق وهيمنتها على هذا البلد، بل أيضاً الحؤول دون أن يؤدي منع تغلغل طهران فيه سبباً لانفجار نزاع سنّي - شيعي يشعل المنطقة برمتها.

كان اللقاء الأول لزعيمي البلدين في القاهرة، في 28 أيار 1946، بين سعود ولياً للعهد والشيخ بشارة في اجتماع ملوك الدول العربية ورؤسائها. لكن والده، الملك عبد العزيز، كان أول مَن جعل دور المملكة وسيطاً، في نيسان 1948، في حمأة نزاع الخوري والقوتلي على إلغاء الوحدة الجمركية وأزمة النقد بين لبنان وسوريا، وتهديد دمشق بقطع علاقاتها الإقتصادية بجارها الصغير. توسّط أيضاً بعد خلاف نشأ على آثار الإنقلاب الأول في سوريا بقيادة حسني الزعيم، في 30 آذار 1949. ومع أنهما لم يلتقيا مرة، كانت بين الشيخ بشارة وعبد العزيز عشرات مراسلات بين 1948 و1951، أبرزها تزامن اغتيال رياض الصلح وملك الأردن عبدالله في تموز 1951، وشكوك الرجلين في وجود رابط بين اغتيالين طاولا زعيمين عربيين في الأردن، وتأثيرهما على استقرار الدول العربية.

وخلافاً لأبيه الذي لم يعرف لبنانيين عن قرب إلا قليلين، أهمهم شمعون أول رئيس لبناني يزور السعودية ويلتقي مؤسسها في 7 شباط 1953، إلى لبنانيين أثرياء مستثمرين في المملكة كحسين العويني وعارف النعماني ونجيب صالحة فاتحة أجيال متعاقبة من المستثمرين والتجار اللبنانيين، فإن أول أبنائه على العرش، الملك سعود، أرسى علاقات وطيدة مع لبنانيين اضطلعوا بأدوار متفاوتة التأثير. بعضها شخصي كلقائه شمعون للمرة الثانية زائراً المملكة في 23 آذار 1957، وبعضها الآخر سياسي مع زعماء سنّة بيروتيين، بينهم مَن نسج وإياه علاقات وثيقة كالعويني وصائب سلام وعبدالله اليافي وسامي الصلح. بعض اللبنانيين من غير الوجوه السياسية عملوا في السعودية واقتربوا من عرشها إبان العشرينات، متوسلين التجارة. أبرز الرواد حينذاك، إلى العويني، فؤاد حمزة الذي شغل منصب مستشار الملك عبد العزيز ولعب دوراً مهماً في تخطيط الحدود والسياسة الخارجية. على مرّ العقود التالية، لم ترغب المملكة في أبعد من دور الوسيط وإرساء علاقات صداقة مع الدول العربية، لامبالية في سياسات التدخّل في شؤون الجوار القريب

والبعيد.

وقف سعود مع مصر وسوريا ضد حلف بغداد عام 1955 الذي مال شمعون إلى تأييده. ثم انضم كالرئيس اللبناني إلى مبدأ أيزنهاور عام 1957 كي يحمي العرش من تهديدين يكادان يطوّقانه: الناصرية والشيوعية. وشارك في القمة العربية الأولى في بيروت في 13 تشرين الثاني 1956. قادته علاقاته هذه إلى التوسّط بين شمعون ومعارضيه بعد الانتخابات النيابية عام 1957: اجتمع في عمان بسلام واليافي والعويني في 3 حزيران. ثم زار بيروت في 7 أيلول لساعات قبل أن تنفجر بين الطرفين بعد أشهر "ثورة 1958". عاد إليها في 10 تشرين الأول لافتتاح دورة الألعاب العربية في المدينة الرياضية. توسّط في الأشهر التالية بين شمعون وعبد الناصر على رأس الجمهورية العربية المتحدة، مع اندلاع اشتباكات حدودية لبنانية - سورية وضلوع الإستخبارات العسكرية السورية في تهريب أسلحة ومسلحين إلى معارضي شمعون. بعد 41 عاماً من زيارة سعود، زار شقيقه، ولي العهد الأمير عبدالله لبنان، في حزيران 1998. ثم كانت زيارة ثانية للمشاركة في القمة العربية الثانية في بيروت، في 28 آذار 2002. لكن معظم أبناء عبد العزيز وخصوصاً الملوك، قبل تبوؤهم العرش، زاروا لبنان سنوات طويلة وصيّفوا فيه، وأكثرهم تردّداً عليه فهد. وحينما توقف عبدالله في صوفر، زائراً لبنان عبر دمشق بطريق البر، أمام فندق مهدّم استعاد ذكريات قديمة.

لم تكن هذه حال فيصل، باني التاريخ الحديث للمملكة وهيكلية الدولة. لم يضطلع بدور الوسيط، منكفئاً إلى البناء الداخلي بعدما خلف سعود. فطبع المملكة بمواصفاته الشخصية، زاهداً عادلاً. أوجد للمرة الأولى موازنة الدولة وضبط إنفاق العائلة المالكة، ولكنه وجد نفسه في مواجهة جمال عبد الناصر الذي كان سبقه إلى حكم بلاده. مذذاك نشأ صراع بين الزعيمين على مرجعية العرب. قاوم فيصل عبد الناصر في اليمن وإرسال الجيش المصري إلى هناك، واعتبره يتدخّل في شؤون المملكة وسياساتها إذ أضحى الجنود المصريون على حدودها. وتجنّب بدوره التدخّل في لبنان بعدما وجد فؤاد شهاب يتحالف والناصرية على أثر اجتماع الخيمة في 25 آذار 1959. ابتعد الملك عن لبنان ما خلا مساعدات مالية وأخرى تربوية واجتماعية وخيرية للسنّة اللبنانيين. كان في المقلب الأميركي مع شاه إيران لمناوأة عبد الناصر، ونقيضه في الموقف من إسرائيل. وكان وعبد الناصر في مقلب العداء لإسرائيل ودعم القضية الفلسطينية واستعادة القدس المحتلة حلمه الدائم للصلاة فيها محرّرة، ونقيضه في الموقف من الإتحاد السوفيتي. كان فيصل مع الشاه ضد موسكو التي لم يرها إلا ملحدة، ومختلفاً مع عبد الناصر على العقيدة. هو ينادي بالإسلام سبيلاً إلى وحدة العرب، وندّه بالقومية العربية طريقاً إليها. حينذاك، لعقود متتالية، لم تكن قد وُلدت اجتهادات عقائدية وأخرى سلفية متشدّدة ومدمّرة قالت، كما منذ مطلع القرن الحالي، بتعارض الإسلام والعروبة وكل حضارة أخرى مغايرة.

لكن الغلبة كانت لعبد الناصر في جعل الناصرية مدّاً قومياً جارفاً.

اختلف الرجلان على لبنان في عقد ستينات القرن الفائت: الزعيم المصري اجتذب الشارع السنّي الذي جذب نفسه، هو الآخر، إلى مساعدات المملكة ومالها لأنها أيضاً مرجع المسلمين، لا قائدتهم. انقسمت زعامة العرب بينهما قبل أن تضرب حرب 1967 عبد الناصر. صعدت المقاومة الفلسطينية، فكان فيصل حضنها السياسي ومموّلها السخيّ. أنهكت الحرب عبد الناصر فوقف

فيصل وراء لاءات قمة الخرطوم في 29 آب 1967، على أثر تلك الحرب: لا تفاوض، لا صلح، لا اعتراف.

أحبّ فيصل لبنان وتمنى له الخير، وقلِق من توسّع الناصرية في صفوفه مسلميه، وهو يواجه عبدالناصر على الطرف الآخر من الصراع الإقليمي. قال عن لبنان: "أحب حياته ويحب موتي". كان يغمز بذلك من قناة حملات جرائد لبنانية موّلها السفير المصري عبدالحميد غالب ضد السعودية وملكها. لم تعد بين العرش والبلد الصغير حرارة علاقات شمعون بسعود. في المقابل لم يقف شهاب في صف محور عربي ضد آخر. ولم يكن كحكم طرفاً في الخلاف المصري - السعودي. على أنه التصق بعبد الناصر. من أجل أن يحمي الرئيس اللبناني قدرته على الإستمرار في حكم بلده وتفادي انفجار تناقضات سياسية وعقائدية وطائفية، سلّمت سياسته الخارجية بالخيارات الناصرية.

اغتيل فيصل في 25 أذار 1975، فخلفه شقيقه خالد الذي رعى قمتي الرياض والقاهرة، في تشرين الأول 1976 لإنهاء الحرب اللبنانية. مذذاك بات للمملكة دور آخر. اعترفت بالجيش السوري في هذا البلد، وسعت إلى ضبط دوره عبر اللجنة العربية الرباعية التي ضمت سفيرها علي الشاعر ونظيريه الكويتي عبد الحميد البعيجان والمصري أحمد لطفي متولي وممثل لسوريا هو اللواء محمد الخولي برئاسة الياس سركيس. نيط بها تنفيذ اتفاق القاهرة وسحب الأسلحة الثقيلة من المخيمات الفلسطينية ودخول قوى الأمن إليها وجمع سلاح الميليشيات وتوطيد حكم الرئيس اللبناني. لكنها أخفقت. تراجعت السعودية والكويت ومصر بعدما بدا لها أن إجراءات كهذه ستجعل سوريا وحدها حاكمة لبنان، بإسقاط توازن غير معلن مع السلاح الفلسطيني. كان لبنان وسوريا على طرف نقيض من هذا الموقف. تمسّكا بتنفيذ قرارات قمتي الرياض والقاهرة. وأكثر من أي وقت مضى، شعرت المملكة بأنها معنية بالمحافظة على التوازن العسكري السوري - الفلسطيني في لبنان، كوجه غير معلن للتوازن السياسي السوري - السعودي فيه، أكثر منها ذوداً عن شرعية الرئيس اللبناني.

كان ذلك أول افتراق بين الدولتين تعبيراً عن خلافهما الذي غذّته على نحو غير مباشر، بعد أشهر، حرب مسيحية - سورية في تموز 1978، وتأييد المملكة في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع المعنية بلبنان، في 15 تشرين الأول في بيت الدين، انسحاب الجيش السوري من الأشرفية وإحلال جنود سعوديين وسودانيين محله، ثم خروجه من المناطق المسيحية كلها، قبل أن تقرّر السعودية، هي الأخرى، سحب وحدتها العاملة في قوة الردع العربية من لبنان عام 1980، لئلا تكون شاهدة زور على إمرة سوريا وحدها هذه القوة. قصرت دورها إذذاك على تسديد حصتها في نفقات قوة الردع العربية حتى عام 1981. لكنها في واقع الأمر كانت تنسحب سياسياً من لبنان، وتتركه فريسة هيمنة سورية مطلقة، غير خاضعة لمراقبة أو محاسبة على نحو ما لحظته لدور دمشق قمتا الرياض والقاهرة.

لم تكن للمملكة كلمة في انتخاب سركيس رئيساً للجمهورية في 8 أيار 1976، ولا من قبله لأي من رؤساء حقبة ما قبل الحرب اللبنانية. ولم تكشف، مباشرة أو مداورة، وجهة نظرها من ترشيح ريمون إده للمنصب. كان ثمة سبب يجعلها تدعم ترشيح "العميد"، هو تأييد ياسر عرفات له. وسبب آخر يجعلها لا تفصح عن هذه الرغبة، هو تأييد كمال جنبلاط له على أنه مرشحه المثالي.

إطمأنت السعودية إلى صمود الفلسطينيين في لبنان، وأقلقتها طموحات الزعيم الدرزي إذ يقود حرباً ضد الموارنة - اليمينيين الرجعيين - من أجل إقامة نظام يساري تقدّمي راديكالي في لبنان.

أعادها إلى لبنان انفجاره مجدداً. وبعدما كانت توسّطت بين بشير الجميل وسوريا في حرب الأشرفية عام 1978، عاد وزير الخارجية سعود الفيصل إلى الوساطة نفسها في حرب زحلة عام 1981. وفي مؤتمر وزراء الخارجية الأربعة إياهم في بيت الدين، في 6 حزيران، توقفت الحرب بتسوية موقتة انهارت مع الإجتياح الإسرائيلي للبنان السنة التالية. عندئذ وُلِدت، للمرة الأولى، سابقة اهتمامها المباشر باستحقاق رئاسي لبناني. على نحو مفاجىء دعت بشير الجميل إلى الطائف للإجتماع بسعود الفيصل، بناء على إلحاح فيليب حبيب، الموفد الأميركي الخاص وعرّاب وصول القائد الشاب إلى رئاسة الجمهورية. كان الدور مستتراً في الطائف في 30 حزيران 1982. تحت وطأة توازن عسكري وسياسي جديد فرضه الإجتياح الإسرائيلي للبنان، فأخرج سوريا من معادلة إدارة الإستحقاق الرئاسي، أيّدت المملكة انتخاب بشير قبل أن يُعلن هو ترشيحه. لكن ما طلبه الفيصل من بشير ضمانه الشخصي، كرئيس مقبل للبنان، حماية المخيمات الفلسطينية وسكانها المدنيين بعد إجلاء مسلحي المنظمات.

مع انهيار السلطة المركزية لحكم أمين الجميل، بعد حرب الجبل، رعت المملكة حواراً وطنياً في جنيف في 31 تشرين الأول 1983. ثم بعد انتفاضة 6 شباط 1984 جولة أخرى في لوزان في 12 آذار. عَمِل سفيرها في واشنطن بندر بن سلطان والسفير في بيروت أحمد الكحيمي ورجل الأعمال رفيق الحريري على تحقيق مصالحة لبنانية - لبنانية، وأخرى بين حكم الجميل وسوريا، فحضر المؤتمرين بصفة مراقب وزير الدولة السعودي ابرهيم المسعود. هادنت المملكة سوريا مرة أخرى، وأقرّت على مضض بوجود جيشها ونفوذها السياسي في لبنان ثمن استعادة استقراره.

كان رينه معوّض أول رئيس للبنان قال العرش السعودي كلمته في اختياره، قبل أن ينتخبه النواب اللبنانيون. شاع في تشرين الأول 1989، قبل إنجاز التسوية اللبنانية في مدينة الطائف برعاية سعودية مباشرة من الملك فهد، أنه الرئيس المقبل. في أروقة المؤتمر كان يُنادى سلفاً "فخامة الرئيس". بدا المطلوب رئيساً معتدلاً على صورة الإعتدال السعودي، تعرفه المملكة عن قرب وتثق بتاريخه السياسي وقدرته على التحاور والإنفتاح والإستيعاب، ويكون من أطراف التسوية نفسها، أي النواب المجتمعين في الطائف.

لم يكتفِ الدور السعودي في اللجنة الثلاثية العربية العليا، المنبثقة من قمة الدار البيضاء في 23 أيار 1989، التي أدارت تسوية الطائف بإنهاء حال الحرب، بل قدّم تعهّدين أخفقت المملكة في تنفيذهما لاحقاً: إنشاء صندوق عربي لمساعدة لبنان وإعادة إعماره لم يبصر النور، وضمان اللجنة الثلاثية العربية العليا تنفيذ اتفاق الطائف على أكمل وجه تفادياً لاستئثار سوريا بالدور الوحيد. لكن حرب الخليج الأولى، على أثر احتلال صدام حسين الكويت سنتذاك، أسقطت التوازنات الإقليمية برمتها.

قبلت دمشق بمعوّض رئيساً ثمن فرض تسوية متكافئة ببنودها، ولكنها كانت تنطوي على مناورة سورية بارعة هي ربط مهل التنفيذ بتوازن القوى، وهو الرهان الذي أدمنه حافظ الأسد بنجاح دائم لم يجاره فيه زعيم عربي آخر: انتزاع صلاحيات جوهرية من رئيس الجمهورية الماروني تحقيقاً

لمشاركة وطنية في الحكم ظاهراً وتمكين حلفائه من عرقلة القرار ضمناً، في مقابل تحقيق السيادة اللبنانية. مغزى ذلك إكساب المسلمين توازناً حقيقياً في المؤسسات الدستورية، في مقابل إخراج الجيش السوري من لبنان. فاقترن هذا الخروج بخطوات تدريجية تبدأ بإقرار الإصلاحات الدستورية. أشكلت دمشق هذا الترابط بعبارة غامضة وملتبسة: انسحاب بعد إقرار الإصلاحات أم بعد إلغاء الطائفية السياسية غير القابلة للإلغاء؟. اغتيل معوّض في 22 تشرين الثاني 1989، وانتخب بعد يومين مرشحها الياس الهراوي الذي تبنى التفسير السوري لتطبيق اتفاق الطائف. أقرت الإصلاحات الدستورية عام 1990 ولم يباشر الجيش السوري إعادة انتشاره بعد سنتين. في الحقبة السورية الجديدة انحسر دور المملكة.

كان على سفرائها أحمد الكحيمي، وفؤاد صادق مفتي (1999 - 2004)، وعبد العزيز خوجة رعاية دور غير مباشر عبر رفيق الحريري رجلها النافذ، من غير اصطدامها بسوريا التي كانت قد أحكمت سيطرتها على لبنان في عهدي الهراوي ثم خلفه إميل لحود (1998). الرئيسان اللذان اختارتهما دمشق لوحدها.
وعلى غرار دور مماثل لحسين العويني، الواسع الثراء، الذي أضحى عام 1947 ممثلاً تجارياً وراعياً لمصالح المملكة في لبنان بتعيين مباشر من الملك عبد العزيز وصلة اتصال الشيخ بشارة ورياض الصلح بها، فقادته إلى رئاسة الحكومة، جعلت العلاقة الوطيدة بين الحريري وفهد ولياً للعهد وملكاً - إلى ثروته الطائلة والشبكة الواسعة لعلاقاته العربية والدولية - معبراً إلى رئاسة الحكومة. كانا رجليّ السعودية القويين. على مرّ عقد تسعينات القرن الماضي، مع التنامي التدريجي لدور الحريري في السلطة، إطمأنت السعودية إلى حضورها العائد عبر رئيس الوزراء، الممسك بمصدري قوة السلطة: السياسة الخارجية والإقتصاد. في المقابل كان قد سلّم على مضض بترك الأمن في يد سوريا وحدها. لذا قيل في عهدي الهراوي ولحود بقيود كبّلت الحريري، وحالت دون أن يكون وحده الرجل القوي. وكما طمأن الحريري السعودية إلى دورها ومالها في لبنان، عبر الصندوق السعودي للتنمية وسائر مصادر تمويل الإنماء والإعمار، إطمأن بدوره إلى وجود ثلاثة أقوياء في دمشق حلفاء له يحولون دون نشوء تناقض بينه والقيادة السورية. هم عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وغازي كنعان. كان عليه في المقابل السهر على علاقات دمشق بالمملكة، وتجنيبها أي خضة.

مع ذلك كان ثمة أكثر من تساؤل يرافق إدارة الحريري تلك الحقبة: إلى أي مدى كانت المملكة راضية عن التنازلات التي قدّمها لدمشق؟ بل إلى أي مدى كانت هذه بدورها راضية عن المكانة الممتازة التي كانت له لدى العرش السعودي؟

وكما أمكن زعيماً سنّياً بيروتياً كبيراً كصائب سلام أن يوازن في علاقاته مع الخصمين اللدودين فيصل وعبد الناصر على السواء، ويحاورهما ويرى في كل منهما نطاقاً ضرورياً لمرجعية في العلاقة مع لبنان ومسلميه، اضطلع الحريري بدور مماثل بين الملك فهد وحافظ الأسد: أراد الإعتدال والثروة السعوديين اللذين يعيدان لبنان إلى الخريطة العربية والدولية، وفي الوقت نفسه عارفاً بخطر خلاف ينشأ بينه وسوريا، والتي من دونها لم يكن ليصل إلى رئاسة الحكومة. ولأنه يعرف مدى سخائه عليها، وسخائها على إطلاق حركته في العمل السياسي والحكم وبناء زعامة سنّية لا أعداء لها وحمايته الوجود العسكري السوري في لبنان: بقبضتها العسكرية عبر جيشها، والسياسية بسيطرتها على الطبقة المقيمة في رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والحكومة، ناهيك

بالجيش. قبلهما كان رياض الصلح أول زعيم سنّي لبناني عربي. بمقدار ما نجح كل منهم في رئاسة الحكومة، حظي أيضاً باحترام العرب وتحالفهم معه.

وما كان خبره أحد أبرز سفرائها في لبنان، علي الشاعر(1977 - 1984)، استرجع تجربته عبد العزيز خوجة مع تحوّلات مماثلة. كان الشاعر الذي خلف أحمد منصور رميح في سفارة بيروت ملحقاً عسكرياً بين عامي 1969 و1977، فألمّ بالوضع اللبناني وتناقضاته وأسرار تركيبته السياسية والطائفية وتوازناتها بعمق، نظراً إلى طول إقامته في هذا البلد. اتصل بشرائح المجتمع اللبناني وجمعياته وقدّم مساعدات وفيرة. جسّد، سفيراً، العودة السعودية إلى لبنان، وطبع تحرّكه توأمة مع نظيره الكويتي عبد الحميد البعيجان. لكن الكلمة النافذة كانت له.

جمعت علي الشاعر وعبد العزيز خوجة ثوابت الديبلوماسية السعودية: دعم الشرعية الدستورية وإبقاء قنوات الإتصال مع كل الأفرقاء أياً بلغت القطيعة بينهم. دَعَمَ الشاعر حكم سركيس وأقلقته علاقة بشير بإسرائيل ساعياً إلى استعادته إلى الحل العربي. كذلك دعم خوجة حكومة فؤاد السنيورة من غير أن ينقض شرعية لحود، وأقلقته علاقة حزب الله بإيران بسبب قلق المملكة من مشروعها العقائدي والسياسي، ورغبتها في إبقاء الحزب في المعادلة اللبنانية.
كانت سوريا وبشير وحزب الله أقسى تجارب المملكة في لبنان.

بانقضاء 40 عاماً على اعترافها باستقلال لبنان، في نيسان 1944، شهدت إحراق قنصليتها في بيروت بعد انتفاضة 6 شباط 1984 على يد حزب الله. أقفلت وذهب الكحيمي، سفيرها الجديد قبل شهر، إلى دمشق لتسيير المعاملات من هناك حتى رجوعها إلى لبنان في آب 1994. مذذاك، في الحقبة السورية في لبنان، أعاد الكحيمي، المولع بعلم الأنساب وتاريخ المنطقة وشعوبها والدبلوماسي الواسع الخبرة في شؤون الأردن والعراق وسوريا التي عمل فيها، المملكة إلى لبنان، وإلى دورها التقليدي فيه. فتح قنوات اتصالات مع الأفرقاء اللبنانيين جميعاً ما خلا حزب الله، وقد حفظت المملكة عنه صورة قاتمة. في احتفال في سفارة إيران في بيروت، ساء السفير العائد أن يسمع من بعض الحاضرين كلاماً ينتقد السعودية، في حمأة حملات ساقها الحزب ضدها. قصد الكحيمي السيد محمد حسين فضل الله وسأله ما يقتضي عمله لوقف التعرّض للمملكة "لأن الملك لا يمكنه السكوت عنها". طلب فضل الله استمهاله بعض الوقت. ثم خابره قائلاً: "هل تقدم على ما قد أطلبه منك؟". ردّ السفير بالإيجاب. قال فضل الله: "إذهب واشرب قهوة لدى السيد حسن نصرالله".

من دون مراجعة حكومته، زار الكحيمي الأمين العام لحزب الله في أول اتصال بين المملكة والتنظيم الذي كان قد طُبع بالأصولية والتطرّف والاحتكام إلى الإرهاب، وبأنه أداة إيرانية. كان لقاء المصارحة طويلاً عن مكامن الخلاف بين الطرفين. تدريجاً تحسّنت العلاقة مع تسهيل المملكة سفر وفد من الحزب إلى الحج الذي تزامن وذلك اللقاء.
في تجربتي الشاعر وخوجة ظلت سوريا، التي طاردت باستمرار الدور السعودي في لبنان، هي العقبة. وبانسحاب جيشها من الأراضي اللبنانية في 26 نيسان 2005، بات حضور المملكة مباشراً وصريحاً. أكثر قدرة في الدور الدبلوماسي واستخدام المساعدة المالية، فلا تستثمر دمشق كالسابق الأول لتكريس شرعية بقائها في لبنان، ولا تقتطع من الثانية الحصة الحتمية كي يبقى لبنان مستقراً. على نحو ما أرساه الملك الأب، تحافظ على موقعها: متأنية، غير صدامية وغير استعراضية، لا تباهي بعضلاتها ولا إبراز قوتها. لا تُستدرج بسهولة إلى عداوة، ولكنها لا تغفر

إيران: من التاج إلى العمامة سوء تفاهم دائم

ليست الجذور الشيعية والروابط التاريخية والفكرية والثقافية مع علماء جبل عامل وعائلاته، وحدهما، أدخلتا الإمبراطورية الفارسية إلى لبنان. ولا يقتصر الدور المتصاعد للجمهورية الإسلامية اليوم عليهما، متخطياً البعد الديني إلى عقائدي وسياسي وعسكري واجتماعي. بل إلى اندماج في جزء أساسي من المجتمع اللبناني جعله يتناقض والأجزاء الأساسية الأخرى، و"لبنان القديم".
كامبراطورية الشاه، تقرأ جمهورية العمامة لبنان من ضمن سياسة شرق أوسطية. أراد التاج البلد الصغير حائلاً دون اقتراب القومية العربية من قارته الحليفة لإسرائيل وأميركا، فإذا بالعمامة تريده موطىء قدم تبلغ به حدود مواجهة جغرافية مع إسرائيل وفلسطين، وسياسية مع أميركا والغرب. وكما كان جمال عبد الناصر خمسينات القرن الماضي وستيناته، وياسر عرفات شطراً من سبعيناته، وحافظ الأسد الشطر الآخر وثمانيناته وتسعيناته. كذلك إيران اليوم تمسك، كالثلاثة هؤلاء في وقت مضى، بعض مفاتيح انتخابات الرئاسة اللبنانية. وللمرة الأولى يُقال إنها ناخب كبير، معني بالخيارات، لا بالاسم والمرشح.
حزب الله هو الآن صورتها في لبنان، في قلب مجتمع مركّب حساس ومتفجّر، طوائفه بعضها قبالة بعض، ومذاهبه بعضها ضد بعض. أضحى الحضور الإيراني في سياسة حزب الله مصدر قلق، وولاية الفقيه في عقيدته مبعث تخويف.

طبَعَ علاقات إيران بلبنان سوء تفاهم دائم، عَبَرَ متقطعاً. وقف حضورها على طرف نقيض من الإجماع على دورها. لم تحظَ به مع الشاه ولا مع الجمهورية الإسلامية. في الحقبتين كانت مع لبنانيين ضد آخرين، وأحياناً في صلب النزاعات اللبنانية الداخلية. وأكثرها حدّة السجال القائم الآن حول سلاح حزب الله، الإيراني المصدر. لم تكن مرّة صاحبة كلمة مسموعة في خيارات السلطة اللبنانية وقراراتها الوطنية، ولا في التدخّل في شؤونها. لم تختر كسوريا رؤساء ووزراء ونواباً، ولا أشعلت كسوريا ومصر حروباً أهلية في لبنان. من قلب الحرب اللبنانية، في ثمانينات القرن الفائت، وُلِد أحد أكثر مظاهر الخوف منها حينذاك، كجمهورية إسلامية: أصولية متطرّفة عطشى إلى قتل أميركيين وأجانب، وبث الرعب والإرهاب في القلوب.

استبقت لبنان المستقل بفتح سفارة لها في 16 نيسان 1945، بعد سنوات من حضور دبلوماسي اقتصر على قنصلية عامة لسوريا ولبنان وفلسطين منذ عام 1927. بعد أقل من سنة، في 23 شباط 1946 افتتح لبنان سفارته في طهران، وكان سليم حيدر سفيره الأول. لكن الحضور الأول انبثق من علاقة شخصية جمعت كميل شمعون رئيساً بالشاه محمد رضا بهلوي، بتبادلهما زيارات رسمية. بيد أن البعد الأول في علاقتهما أبرزه اقترابهما من حلف بغداد الذي وقعه العراق وتركيا، في 24 شباط 1955، قبل أن تنضم إليه، في الأشهر التالية، الإمبراطورية وباكستان. أما لبنان، فأحجم.

قاسم مشترك التقى عليه شمعون والشاه، هو علاقة كل منهما بالولايات المتحدة وبريطانيا. مكّن ذلك الإستخبارات الإيرانية، كنظيرتيها في المملكة الهاشمية في العراق والأردن، من ممارسة نشاط حرّ ومفتوح في لبنان كمركز معلومات وقطب جذب في النزاعات الإقليمية، ومكان مستباح لاجتماع معارضي أنظمة الدول المحيطة به، كما لقادة انقلاباتها المهزومين أو الذين أطيحوا. وبكثير من الحرية غير المشروطة، عملت على الأرض اللبنانية، في عقود الخمسينات والستينات، الإستخبارات المصرية والسورية والعراقية والأردنية والتركية والإيرانية، وكذلك الأميركية والبريطانية والسوفياتية والفرنسية. عبر الأردن تزوّد شمعون سلاحاً موّله الشاه لمواجهة خصومه في "ثورة 1958".

في حمأة نزاع بعضه قومي، وآخر على النفوذ في الشرق الأدنى، بدا لبنان ما بين عامي 1955 و1958 ساحة تنافس غير متكافىء بين الشاه الأقوى نفوذاً في الخليج، وجمال عبد الناصر الأقوى نفوذاً في المقلب الآخر. فرّق بينهما انتساب الأول إلى قومية فارسية، حليفاً لإسرائيل وأميركا. والثاني إلى قومية عربية عدوّ لهما، يطمح إلى زعامة القارة العربية الواقفة من أكثر من بلد على حدود بلاد فارس. كان شمعون رجل المواجهة في لبنان، لا الشاه. ولم تكن تعوزه الشجاعة والصلابة وقراءة الحسابات الدولية ليقف في وجه زعيم مصري تغلغل نفوذه في البلد الصغير، من غير أن يمسي على حدوده إلا في وقت متأخر من ولاية الرئيس اللبناني. كان خلاف شمعون وعبد الناصر في صلب تفاهم الأول مع محمد رضا بهلوي، وهو التعويل على دعم المحاور الإقليمية والدخول في استراتيجيات الدفاع الدولية كشركاء فعليين، من أجل حماية المواقع والدور في منطقة يكثر فيها الشرهون إلى الحكم والانقلابات والثورات وقلب الأيديولوجيات. ردّ عبد الناصر كان مزدوجاً. كان أيضاً أكثر قدرة على إنهاك الرئيس اللبناني: قاد تحالفاً مناوئاً لحلف بغداد مع السعودية وسوريا، ودخل لبنان من بوابة المعارضين الناقمين على حكم شمعون. انتهى الأمر بهذا البلد ـ وقد أضحى جزءاً من صراع المحورين، إلى دوافع محلية ـ إلى "ثورة

1958".

بطيّ صفحتها كسب الزعيم المصري رهاناً كبيراً، هو خروج لبنان من فلك إيران وتركيا إلى آخر ناصري.
وازنت علاقة شمعون بالشاه علاقة دينية وثقافية بين شيعة البلدين، وتجارية بين إيرانيين ورجال أعمال مسيحيين لبنانيين، إلى مساعدات مالية واستثمارات ومنح دراسية. ولأن السياسة الخارجية للرئيس أثارت انقساماً وطنياً، أضحت صورة الشاه عند لبنانيين مناقضة لتلك التي لعبد الناصر عند لبنانيين آخرين. والعكس صحيح.

وخلافاً لمصر، لم تتدخّل إيران عهداك في الحياة السياسية اللبنانية في ظل حليفها القوي، مكتفية عن بعد بمقاومة المدّ الناصري.

أفضى انتخاب فؤاد شهاب رئيساً في 31 تموز 1958 إلى برودة في العلاقات اللبنانية ـ الإيرانية، وقد أصبح الدور الناصري في صلب السياسة الخارجية للحكم اللبناني. في اجتماعهما في خيمة عند الحدود اللبنانية ـ السورية في 25 آذار 1959، اتفق شهاب وعبد الناصر على تعاون متبادل: تنسّق الدبلوماسية اللبنانية مع مصر دعماً لسياستها العربية والدولية، ولا يدخل لبنان في أي محور عربي أو دولي مناوئ أو يعرّض المصالح المصرية لخطر. في المقابل يؤيد عبد الناصر سياسة شهاب في حكم لبنان. ونتيجة لمعادلة لبنانية تقليدية، مقدار ما هي تاريخية، تقول بتأثر التوازن الداخلي بالتوازن الإقليمي، انكفأ نفوذ إيران في لبنان بعدما خسر الشاه حلفاءه: قتل ملك العراق فيصل بن غازي في 14 تموز 1958 في انقلاب عسكري قاده ضده عبد الكريم قاسم بدعم ناصري، وأصبح الأردن محاصراً بين سوريا ومصر فكّي الجمهورية العربية المتحدة. ولم يعد لإيران إلا دور أمني محدود عبر رجال استخباراتها تعقبته بفاعلية الشعبة الثانية اللبنانية، الوثيقة التعاون مع الاستخبارات المصرية في السفارة المصرية في لبنان، وتحت مظلة عبد الحميد غالب.

في عهدي شهاب وخلفه شارل حلو نشط معارضون للشاه، فاتهم الأخير السلطة اللبنانية بحمايتهم وتسهيل تحرّكهم ضده، ممتنعة عن تسليمهم. قاد ذلك، للمرة الأولى في تاريخ البلدين، إلى قطع للعلاقات الدبلوماسية في 2 نيسان 1969 بسبب لجوء أول رئيس لجهاز السافاك هو الجنرال تيمور بختيار إلى لبنان عام 1969. بعدما عزله الشاه من منصبه، اختار بختيار جنيف منفى أجرى عبره اتصالات مع معارضين إيرانيين في أوروبا والعراق ولبنان، كان أبرزهم الإمام الخميني. صدرت مذكرة باعتقاله ففرّ إلى العراق، ومنه إلى لبنان.

أغضب تسهيل الحكومة اللبنانية إقامته الشاه الذي طالب بتسليمه إياه. بات الرجل في حماية غير مباشرة للسفارة المصرية تعبيراً عن حجم الصراع المصري ـ الإيراني. رفض لبنان تسليمه انسجاماً مع موقفه بعدم تسليم لاجئين سياسيين، سرعان ما وعد بالتسليم بعد تلاحق جهود ثم أخلّ، فقطعت طهران علاقاتها الدبلوماسية به. عندئذ طُلب من بختيار مغادرة لبنان. قصد مجدداً العراق فاغتاله في 12 آب 1970، بحيلة انطلت على الحكومة العراقية، رجلان من السافاك تقرّبا منه وتظاهرا بموالاته.

بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في 17 آب 1970، إيذاناً بانتقال البلاد من الشهابية إلى خصومها

الألداء، سعى سليمان فرنجيه إلى إعادة علاقات البلدين إلى طبيعتها. في مناسبة انعقاد مؤتمر وكالات الأنباء الإسلامية في طهران، ذهب وفد لبناني للمشاركة في أعماله ضم مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية محمد صبرا والسفير فؤاد الترك والمدير العام لوزارة الإعلام رامز خازن. على هامش المؤتمر فاتح الوفد مسؤولين إيرانيين، أبرزهم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا، في معاودة العلاقات الدبلوماسية. وخلص إلى الحصول على ترحيب إيراني إيجابي. لكن مدخل خطوة كهذه، وفق ما أسرّ به مسؤولون إيرانيون، هو أن زيارة شمعون لطهران تساعد على ذلك. فور عودة الوفد استجاب فرنجيه الشرط وخابر سلفه: "هل ترغب في رحلة صيد؟ أعد نفسك. ينتظرونك في إيران على رحلة صيد".

ذهب الرئيس السابق والتقى صديقه القديم، فصدر على الأثر بيان مشترك أعلن عودة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وإيران.

عندما قدّم السفير اللبناني الجديد خليل الخليل نسخة من أوراق اعتماده إلى نائب وزير الخارجية أحمد مير فندريسكي، في أيلول 1971، بادره الأخير في انتقاد حاد للموقف اللبناني من بختيار: "الدول كالأشخاص. عندما يخطىء الشخص يقتضي أن يعتذر. كذلك الدول". في 7 كانون الأول 1978 خلفه فؤاد الترك آخر سفراء لبنان في الإمبراطورية الفارسية، وأولهم في الجمهورية الإسلامية. ثم جعفر معاوية الذي شهد إيران أخرى في مطلع الثمانينات، غير مألوفة ومثيرة للجدل والخلاف، غير مسبوقة في التعامل مع الدول وفي التحدي السافر والواثق في آن: عمامة تقيم تحتها ثورة تريد مقاتلة إسرائيل وأميركا وفرنسا والغرب من لبنان، وتصطدم بحكم أمين الجميل وتناوئه وتجعله عدواً لها. تنجب تنظيماً سرّياً غامضاً يخطف رعايا أجانب، ويحيل لبنان مرتع إرهاب. آنذاك كان منصور قدر آخر سفراء الشاه في لبنان، فخلفه أول سفراء الجمهورية الإسلامية فخر روحاني.

في 16 كانون الثاني 1979، عندما غادر الشاه والملكة إيران سقطت الإمبراطورية الفارسية، وأضحت جمهورية إسلامية كرّستها بعد أيام، في الأول من شباط، عودة الإمام الخميني. وُلِدت جعفرية إثني عشرية في السنة 2508 لولادة الإمبراطورية المتهاوية. قبل سنوات، عام 1971 احتفل الشاه بالسنة 2500 لإمبراطوريته في ما عُرف باحتفالات "برسوبيليس"، رافقها بذخ بملايين من الدولارات وحضرها عشرات من ملوك القارات الخمس ورؤسائها وزعمائها، كان بينهم سليمان فرنجيه. كانت تلك الاحتفالات في جذور ثورة انبثقت منها دولة إسلامية شيعية هي الأولى المجاورة لدولتين سنّيتين، السعودية وتركيا. كانت أيضاً دولة مذهبية جديدة في الشرق الأدنى في سلسلة ضمّت دولاً عربية وتركيا وإسرائيل.

عاد الدور الإيراني بعمامة. في حزيران 1982 بعد مواجهة عسكرية جوّية بين الدولة العبرية وسوريا إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان، أرسلت إيران إلى حليفتها سوريا 1800 متطوّع يعملون تحت قيادة "الحرس الثوري" لقتال، تصوّرت أن هذه ستدخله في مواجهة إسرائيل نظراً إلى حجم الخسائر التي منيت بها في سهل البقاع اللبناني. بعد أسابيع من الانتظار والتظاهر في شوارع دمشق تنديداً بالدولة العبرية، نقلتهم سوريا إلى لبنان. أقاموا معسكرات تجنيد متطوعين لبنانيين وغير لبنانيين وتدريبهم وتسليحهم، سرعان ما أضحى عددهم 10000، ما لبث أن أكد مسؤول إيراني هو علي رضا المحايري، في 24 أيار 1986، أن نشر "الحرس الثوري" في البقاع،

متخذاً من ثكنة الجيش في بعلبك مقراً، هو باتفاق عسكري بين سوريا والجمهورية الإسلامية التي وضعت المتطوعين في تصرّف الجيش السوري. تدريجاً راحوا يتدفقون على الضاحية الجنوبية.

كان لهذا الهدف وجهان: أحدهما تصدير الثورة الإسلامية إلى بلد هو الأصغر بين جيرانها وجيرانه، والأبعد، والأضعف من أن تقاوم بنيته الطائفية والسياسية والاجتماعية ثورة إسلامية من دون أن ينفجر. والآخر مواجهة القوة المتعددة الجنسية التي كانت انتشرت في بيروت وضواحيها صيف 1982، وإخراجها من لبنان توطئة لدور إيراني عقائدي وعسكري لاقى دمشق في المطالبة بإلغاء اتفاق 17 أيار 1983، وبغية إعادة بناء التوازن السياسي والعسكري في هذا البلد. مدينة لسوريا بتأييدها في حربها مع العراق (1980 - 1988)، أحالت إيران الشيعة اللبنانيين في صلب الخيارات الإستراتيجية والسياسية لسوريا في لبنان.

بعد تفجير السفارة الأميركية في المنارة في 17 نيسان 1983، استهدف تفجير ضخم في 23 تشرين الأول ثكنتي جنود أميركيين في المطار وفرنسيين على طريق الشام، أوقع ما يزيد على 300 قتيل. أمهلت حكومة شفيق الوزان إيران سحب متطوعيها في ثلاثة أيام ملوّحة بقطع العلاقات الدبلوماسية. كذلك فعلت مع ليبيا. لم تستجيبا. للمرة الثانية سنتذاك تقطع العلاقات الدبلوماسية اللبنانية - الإيرانية. بعد سقوط السلطة المركزية للجميل عام 1984 وتأليف حكومة رشيد كرامي، ممثلة توازناً سياسياً جديداً قبضت عليه سوريا، استؤنفت علاقات البلدين. أما ألوف "الحرس الثوري" فكانوا لا يزالون في لبنان. ابتهج الشيعة اللبنانيون بالدور الجديد لطهران، وسلّموا به بعد نزاع سوري - إيراني مرير عبّر عنه اقتتال حركة أمل وحزب الله عام 1985، وقلِقَ منه المسيحيون إذ وجدوا فيه تهديداً. أما السنّة فلاذوا بحليفتها سوريا لحمايتهم.

حجب الوجود العسكري السوري في لبنان منذ النصف الثاني من الثمانينيات، وخصوصاً بعد عودة الجيش السوري إلى بيروت في شباط 1987، نفوذاً إيرانياً كان ينمو تحت سطح الماء عبر تنظيم كان يربى في السرّ في ظل دعم ديني وعقائدي ومالي واجتماعي وعسكري هو حزب الله أضحت علاقته بالجمهورية الإسلامية عضوية، في السياسة كما في العقيدة. تبنّى حزب الله الفكرة التي أدخلها الخميني إلى المجتمع الديني الإيراني، القائلة بولاية الفقيه الحاكم، التي تجعل خليفة الإمام الغائب هو مرشد الجمهورية في إيران، ومرشد الثورة الإسلامية حيث ثمة شيعة في بلاد العرب والغرب، بحيث يتخطى هؤلاء انتماءهم الوطني إلى انتمائهم إلى المرجعية الدينية الأعلى يطيعونها: المرشد الذي هو الولي الفقيه.

عُدّ حزب الله جزءاً من تفاهم يقضي بأن تكون دمشق واسطة العقد بين طهران والحزب والبلد الصغير المفكك المنقسم على نفسه. حظيت سوريا بمساعدات خيالية من إيران نفطاً ومالاً وأسلحة في مقابل رعايتها حزب الله وتسهيل مدّه بسلاح إيراني.

بعد ثلاث سنوات من العمل السرّي، والقيادة الجماعية، حتى عام 1985 عندما كشف عن وجوده ودوره وكلف ابرهيم أمين السيد أن يكون ناطقاً باسمه، تزّعم الحزب الشيخ صبحي الطفيلي عام 1989، في حقبة المتشددين الإيرانيين المنادين بتصدير الثورة الإسلامية إلى كل مكان في الدنيا فيه مسلمون، بما في ذلك لبنان. كانت مقاومة إسرائيل وظيفة في سلسلة للحزب بينها نشر ثقافة دينية وعقائدية ونفوذ سياسي إيراني في لبنان. في مطلع التسعينات كان التحوّل التدريجي على

رأس الحزب: السيد عباس الموسوي يخلف الطفيلي في الأمانة العامة عام 1991. بعدما اغتالته إسرائيل في هجوم جوي على موكبه في 16 شباط 1992، خلفه السيد حسن نصرالله. مع الموسوي، في الولاية القصيرة لبضعة أشهر، بدأ انتقال اكتملت ملامحه ومبرّراته مع نصرالله بقرارين كبيرين تركا أثرهما في البيئة السياسية اللبنانية: قلل من الحضّ على إقامة جمهورية إسلامية في لبنان، وأعلن اندماج حزب الله في مجتمع سياسي كان ينكره قبلاً، بالترشّح للانتخابات النيابية عام 1992. لم تكن تلك وجهة نظر الطفيلي، الشديد التصلّب في طلب تلك الجمهورية، والرافض جهاراً للانخراط في دولة عدّها فاجرة. انشق عن حزب الله، ولزم - في حماية سورية - مقر إقامته في بعلبك.

بعد الحرب مع العراق، راحت العقلنة تدخل الجمهورية الإسلامية لتحلّ محل المغامرة. إذذاك أخذ الاهتمام بلبنان، بعد تدرّج بطيء، طريقه من يد رجال الدين إلى الخارجية الإيرانية. بعدما عُدّ ملفاً دينياً، أضحى سياسياً.

عند خط فاصل بين إيران شيعية وعالم عربي سنّي وأميركا براغماتية، استعادت سوريا سيطرتها على لبنان وفق معادلة معقدة: سلّمت لها واشنطن مجدداً بوجودها في لبنان من النصف الثاني للثمانينات عاجزة عن توسيع نطاق تدخّلها العسكري ضدها، وترك لها العرب إدارة حكم لبنان تبعاً لاتفاق الطائف في التسعينات، وعَبَرَ في ظلها ومن خلالها النفوذ الإيراني بغزارة. وهكذا استقرت علاقات لبنانية - إيرانية تحت مراقبة سورية، من غير أن تثقل على مصالح دمشق أو تقيّدها: مراعاة المصالح الإستراتيجية لطهران في لبنان (وهي نفسها في توازنات تلك المرحلة لحافظ الأسد)، والتفاصيل اللبنانية لدمشق. في 12 أيار 2003 كان محمد خاتمي أول رئيس إيراني في الجمهورية الإسلامية يزور لبنان، بعدما كان سبقه في 8 كانون الأول 1997 إلى زيارة طهران الياس الهراوي أول رئيس لبناني منذ الخمسينات، على هامش مشاركته في قمة دول منظمة المؤتمر الإسلامي. ثم كانت زيارة رسمية لخلفه إميل لحود في 20 نيسان 2000.

بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان وانهيار دور دمشق بنشوء أكثرية نيابية وسياسية مناوئة لها، أضحت إيران في واجهة سجال داخلي على صراع إقليمي عمره من عمر التاج، يمر بلبنان وسوريا والعراق، هو أن تكون دولة إقليمية كبرى.

راحت الجمهورية الإسلامية تستعيد الدورين معاً: السوري والإيراني. دخلت في وساطة بين الأفرقاء اللبنانيين المتنازعين من غير أن تخوض في التفاصيل، وثابرت على تأكيد تحالفها مع حزب الله وتسليحه وتمويله في حربه مع إسرائيل، وفاخرت بنتائج حرب تموز 2006، وتبنّت مواقف الحزب من الأزمة الأخيرة وطعنه في شرعية حكومة فؤاد السنيورة، وبرّرت الاعتصام المفتوح في وسط بيروت. التقت كذلك والسعودية على تجنيب لبنان فتنة مذهبية سنّية - شيعية تولدت من أحداث 25 كانون الثاني 2007. كان القلق من هذه الفتنة هو القاسم المشترك الوحيد الذي تفاهما عليه. ما عداه، تقف الرياض في صف تيار المستقبل، وطهران في صف حزب الله.

الفصل الرابع

السلطة الإجرائية

أولا: رئيس الجمهورية

تعديل المادة بتاريخ 4/9/2004

- المادة 49 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 8/5/1929 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/1/1947 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما انه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

- المادة 50

عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

" أحلف بالله العظيم إني احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه".

- المادة 51 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**

يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلا عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها.

- المادة 52 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 9/11/1943 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

- المادة 53 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/1/19247 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**

1- يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

2- يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

3- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

4- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

5- يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

6- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

7- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

8- يرئس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

9- يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

10- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

11- يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

12- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

- المادة 54 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

- المادة 55 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 8/5/1929 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين 65 و77 من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء، بناءً على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب.

تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد.

وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

- المادة 56 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب

الطبعة الأولى: حزيران 2007
الطبعة الثانية: كانون الأول 2007

عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها.
وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. وإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

- المادة 57 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**
لرئيس الجمهورية بعد إطلاع مجلس الوزراء حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.
وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذ حكماً ووجب نشره.

- المادة 58 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**
كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلا بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت فيه، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

- المادة 59 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17/10/1927)**
لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

- المادة 60 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 21/1/1947)**
لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.
أما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

- المادة 61
يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

- المادة 62 **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 21/9/1990)**
في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء.

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة

Issam Fares Center for Lebanon



Phone Number: 961-1-490561
961-3-667663
Fax: 961-1-490566
E-mail: ifcl@if-cl.org
Website: www.if-cl.org
Centre Tayar, Bloc C, 3rd fl, Sin el Fil, El Metn, Lebanon